Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

الآثار الاقتصادية للاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2022/1990

من إعداد الطالبين:

- قطاف سفيان
- دواجي محمد

تحت إشراف :

د. وادي عز الدين

لجنة المناقشة:

د. دهيمي عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	رئيسا
د. ريحاني امال	أستاذ محاضر – ب-	جامعة البويرة	مشرفا
د. فضالة خالد	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

الشكر لله أولا وأخرا، ابتداء وانتهاء

شكرا وحمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

نشكره وقد أنار لنا درب العلم والمعرفة ووفقنا في انجاز هذا البحث

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة –ريحاني امال- على إشرافه على هذا العمل

نشكر أعضاء المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا.

نشكر كل من ساهم في هذا العمل المتواضع عن قريب وبعيد.

إهـــداء

نهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى

إلى كل روح شاركتنا بدعائها وخاصة زوجتي

م .دواجي

إهـــداء

نهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى روح الوالد رحمه الله والى الوالدة الكريمة حفظها الله تعالى

إلى كل روح شاركتنا بدعائها وخاصة زوجتي وابنتي

س .قطاف

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع اثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2022، وذلك من خلال جذب العملات الأجنبية التي تعزيز احتياطيات العملة الأجنبية وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل (النقل، والإقامة، والمطاعم ، والترفيه، والحرف اليدوية) وكذا تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل

وقد خلصت الدراسة إلى ان الاستثمار السياحي أحد أهم العوامل التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة زيادة الصادرات و خفض الواردات وتحويل الأموال

وبشكل عام، يعدّ الاستثمار السياحي أداة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين ميزان المدفوعات .

الكلمات المفتاحية : الاستثمار- السياحة – الاستثمار السياحي – ميزان المدفوعات.

Summary of the Study in English:

This study aimed to track the impact of tourism investment on the balance of payments during the period 1990-2022. This was done by analyzing the attraction of foreign currency that strengthens foreign exchange reserves, the creation of direct and indirect job opportunities in various economic sectors such as (transportation, accommodation, restaurants, entertainment, and handicrafts), as well as stimulating economic growth and diversifying income sources.

The study concluded that tourism investment is one of the most important factors contributing to improving the balance of payments and achieving sustainable economic development through increasing exports, reducing imports, and transferring funds.
In general, tourism investment is a powerful tool for achieving economic development and improving the balance of payments.

Keywords: Investment - Tourism - Tourism Investment - Balance of Payments.

فهـــرس المحتويات

فهـــرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
مقدمـــــــة.....	أ- د
الفصل الأول : التأصيل النظري لميزان المدفوات والاستثمار السياحي.....	01
المبحث الأول : عرض ومناقشة الراسات السابقة.....	03
المطلب الأول :عرض وتحليل الدراسات السابقة المحلية.....	03
المطلب الثاني : عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية.....	05
المطلب الثالث : عرض وتحليل الدراسات السابقة الأجنبية.....	08
المبحث الثاني : مدخل لميزان المدفوعات.....	11
المطلب الأول ماهية ميزان المدفوعات.....	11
المطلب الثاني المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.....	15
المطلب الثالث : التوازن والاختلاف والية التسوية في ميزان المدفوعات.....	18
المبحث الثالث: الطرح النظري للاستثمار السياحي.....	22
المطلب الاول : ماهية الاستثمار السياحي.....	22
المطلب الثاني:الاستثمار السياحي لتنمية وتطوير الخدمات السياحية.....	36
المطلب الثالث: واقع تنمية وتطوير الاستثمار السياحي وانعكاسه على الخدمات السياحية في الجزائر	38
الفصل الثاني:اثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر.....	42
المبحث الأول: الإمكانيات السياحية في الجزائر.....	43
المطلب الأول: المقومات الطبيعية للسياحة الجزائرية.....	43
المطلب الثاني: المقومات التاريخية للسياحة الجزائرية.....	49
المطلب الثالث: المقومات الفندقية للسياحة الجزائرية.....	51
المبحث الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.....	53
المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.....	53
المطلب الثاني: العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.....	56
المبحث الثالث: منهجية الدراسة القياسية وأهم نتائجها.....	59
المطلب الأول:النموذج المستخدم.....	59

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك.....	59
المطلب الثالث: تقدير النموذج.....	62
خاتمـــــــــة:.....	70-66

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
الجدول رقم(01):جدول مبسط لميزان المدفوعات	15
الجدول رقم(02): عدد الأسرة المحققة حسب نوع السياحة وطبيعة المستثمر	51
الجدول رقم (03):دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى	54
الجدول رقم (04): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	55
الجدول رقم(05):نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى	56
الجدول رقم(06):نتائج اختبار سببية(Toda-Yamamoto Causality)	58
الجدول رقم (07):الاختبارات المعتمدة لقياس جودة نموذجARDL	61
الجدول رقم (08): نتائج اختبار Wald للتكامل المشترك بين المتغيرات	61
الجدول رقم (09): مقدرات معلمات المدى الطويل	62
الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	62

قائمة الأشكال:

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
الشكل رقم(1):اختيار أفضل فترة إبطاء وفق معيار (AIC)	60

مقدمة

مقدمـــــــــة:

كثيرا ما نقرا أو نسمع أصوتا تتعالى من طرف الاقتصاديين والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصـــادي ومن رجال السياسة في حملاتهم الانتخابية او في منابر البرلمان عن الاستثمار وترقيته ، لما له من أهمية في دفع عجلة التنمية لأي بلد وخاصة في الجزائـــر،باعتبارها بلد يعتمد في موارده المالية على الجباية البترولية بشكل كبير، ومن اجل تنويع إيراداته والتخلص من اقتصاد الريع والتبعية إلى الموارد الطبيعية والمرجح أنها ماضية إلى زوال ، وتكويـــن اقتصاد متنوع المصادر، يتم ذلك بالاعتماد على الاستثمار في عدة مجالات كالصناعة والفلاحة والسياحة ... الخ.

إن الاستثمار السياحي باعتباره حجر الاساس في بناء صناعة سياحية متقدمة،والذي هو محل دراستنا وبحثنا والذي يعتبر ظاهرة اقتصاديـــــة واجتماعية عالمية، وسمة للألفية الثالثة التي تعكس مدى التطور والتقدم الحضاري للدول، وقد أخذت هذه الظاهرة بالتزايد والتطور بعد بروز أهميتها وإدراك معظم الدول بضرورة العمل على تطويرها ، وقد وهب الله الجزائر مقومات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا بامتياز ، فهي تمتلك سواحل بحرية ممتدة لأكثر من 2100 كلم ، تعانقها سواحل بجبال مكسوة بغابات فاتنة الجمال تسحر الناظرين ،كما هو الحال في سواحـــل بجاية جيجل سكيكدة والقالة بالإضافة الى السياحة الجبلية والحموية والتاريخية المتمثلة في أثار الحضارات السابقة كموقعي جميلة وتيمقاد المصنفان في مواقع التراث العالمي لليونسكو ويعدان من اجمل الوجهات الأثرية المحفوظة في شمال أفريقيا وصولا إلى صحرائنا الكبيرة أين يتصادم العرق الشرقي الكبير مع كتل الحجارة الرملية في الهقار و الطاسيلي ناجر وما تزخر به من مقومات سياحية فريدة كالآثار والرسومات.

وبما ان السياحـــة من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعـــات ومصدرا مهما للعملة الصعبة ، وفرصا لتشغيل اليد العاملة ، وهدفا لتحقيق برامج التنمية، لذا تولى معظم الدول أهمية بالغة للاستثمار في قطاع السياحة لاعتباره من أهم المقومات الهامة والأساسية لتحقيق التنمية عامة والسياحية خاصة واعتمادا على هذا الطرح، وضمن الهدف العام للموضوع، وإلماما به ارتأينا صياغة إشكالية بحثنا كمايلي :

مـا هـــي الآثار الاقتصاديـــــة للاستثمار السياحـــــــــي علـى ميـزان المدفوعـــات في الجزائـــــــر خلال الفترة الممتدة من 2022/1990؟

الأسئلة فرعية:

- ما هي أهمية الاستثمار السياحي في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي العلاقة بين الاستثمار السياحي وميزان المدفوعات؟

وانطلاقا من الأسئلة الفرعية تبنينا الإجابة عمليا في شكل فرضيات:

- يوجد تأثير إيجابي هام للاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2022/1990.
- لا يوجد تأثير إيجابي هام للاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2022/1990.

الفرضية الأساسية:

- يوجد تأثير إيجابي للاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2022/1990.

الفرضيات الفرعية:

- يؤدي الاستثمار السياحي إلى زيادة الصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية) و تقليل الواردات المرئية (السلع الاستهلاكية) في ميزان المدفوعات وتحسين رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.
- يؤدي الاستثمار السياحي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري. وخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة.

أهمية الدراسة:

تُعدّ دراسة أثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات أمرًا هامًا لقياس مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني .

تُساعد نتائج البحث في تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة لتعزيز الاستثمار السياحي وتحسين ميزان المدفوعات .

تُقدم الدراسة معلومات قيّمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتطوير السياحة في الجزائر.

أهداف الدارسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل العلاقة بين الاستثمار السياحي ومكونات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2022/1990

2- تقييم أثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2022/1990

3- صياغة توصيات لتنمية القطاع السياحي وتعزيز دوره في تحسين ميزان المدفوعات.

4- المساهمة في تعزيز البحث العلمي في مجال السياحة.

أسباب اختيار الموضوع :

- الأهمية المتزايدة للسياحة في الاقتصاد الجزائري.
- قلة الدراسات حول العلاقة بين الاستثمار السياحي وميزان المدفوعات في الجزائر.
- أهمية الموضوع من الناحية الأكاديمية.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية:

تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية 2022/1990

2- الحدود المكانية

تُشير حدود الدراسة المكانية إلى المجال الجغرافي الذي ستُغطيه الدراسة، فإن حدود هذه الدراسة المكانية هي الجزائر.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دارستنا على المنهج الوصفي الذي يناسب هذا النوع من الدارسات، حيث تطرقنا إلى مختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بكل من الاستثمار السياحي و ميزان المدفوعات .

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين متغيرين :

المتغير المستقل: الاستثمار السياحي.

المتغير التابـع: ميزان المدفوعات

تتطلب طبيعة الموضوع تحليل البيانات الكمية :

تشمل البيانات الكمية بيانات عن الاستثمار السياحي، مثل عدد السياح الوافدين ونفقاتهم، وبيانات عن مكونات ميزان المدفوعات، مثل الصادرات والواردات والتحويلات الجارية.

يتيح المنهج التحليلي للباحث استخدام الأساليب الإحصائية :

سيتم استخدام تحليل الانحدار لتحديـــــد العلاقة بين الاستثمار السياحـــــي ومكونات ميزان المدفوعات.

وللإلمام بجوانب الموضوع ومحاولة لمناقشة وتقييم الآثار الاقتصادية للاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر ، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى فصليين رئيسيين تمثلت فيما يلي:

- **الفصل الأول : التأصيل النظري لميزان المدفوعات والاستثمار السياحي.**
- **الفصل الثاني: اثر الاستثمار السياحـــــــــي على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائـــــر خلال الفترة 2022/1990.**

الفصل الأول:

التأصيل النظري لميزان المدفوعات والاستثمار السياحي

تمهيد:

يُعدّ فهم ميزان المدفوعات والاستثمار السياحي ضروريًا لإجراء دراسة "الآثار الاقتصادية للاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر، كما ان هذه دراسة مهمة وتتطلب تأصيلًا نظريًا متينًا لفهم العلاقة بين هذه المفاهيم . يجب تقدم شرحًا لمفهوم ميزان المدفوعات والاستثمار السياحي، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بينهما .سيتم تقديم تأصيل نظري لمفهوم ميزان المدفوعات والاستثمار السياحي، مع التركيز على العلاقة بينهما. انطلاقا من مما وصلت اليه الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

تعدّ دراسة أثر الاستثمار السياحـــــي على ميزان المدفوعـــات موضوعًا هامًا نال اهتمام العديد من الباحثين في الجزائـــر وخارجها. وقد تناولت العديـــد من الدراسات هذا الموضوع من زوايا مختلفة، مستخدمةً منهجيات وأدوات بحث متنوعة.

المطلب الأول :عرض وتحليل الدراسات السابقة المحلية

1. براهيم بويعقوب ،أثر تطور الاستثمار السياحـــــي على نمو إيرادات السياحـــــة في الجزائر خـــلال الفترة ما بين 2000 و 2022 ،جامعة وهران 1 ، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية ،المجلد 12 رقم 02 ص 72-86 سنة النشر2023.

اشكالية البحث:

ماهو أثر تطور الاستثمار السياحي على نمو إيرادات السياحة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2022؟.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني أنّ هناك علاقة سببية بين الاستثمار السياحي ونمو إيرادات السياحة في الجزائر.

أظهرت الدراسة أنّ المتغيرات المستقلة، وهي الاستثمار السياحي ومؤشر الميزان التجاري، تساهم بشكل ضئيل وضعيف في تطور حجم إيرادات السياحة.

على الرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية وطبيعية هائلة، إلا أنّ حصتها من السياحة تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانات المتاحة، ممّا يؤكد على عجز الدولة في تطوير السياسات الاقتصادية بحيث وجب مراجعة سياستها التنموية على مستوى القطاع السياحي.

التوصيات:

زيادة الاستثمار السياحي :يُمكن زيادة الاستثمار السياحي من خلال تحسين البنية التحتية السياحية، وتقديم حوافز للمستثمرين في القطاع السياحي، والترويج للوجهة السياحية الجزائرية في الأسواق الدولية.

تحسين جودة الخدمات السياحية :يُمكن تحسين جودة الخدمات السياحية من خلال تدريب العاملين في القطاع السياحي، وتطوير المنتجات السياحية، وتعزيز الوعي بأهمية جودة الخدمات السياحية.

تنويع المنتجات السياحية :يُمكن تنويع المنتجات السياحية من خلال تطوير السياحة الثقافية، والسياحة البيئية، والسياحة العلاجية، وأنواع أخرى من السياحة.

الترويج للوجهة السياحية الجزائرية :يُمكن الترويج للوجهة السياحية الجزائرية من خلال المشاركة في المعارض السياحية الدولية، وإطلاق حملات إعلانية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للسياحة في الجزائر.

2. حسني رقية ،سايب صورية ،النشاط السياحـــــــي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس– للفترة (2013 –2018) ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،جامعة ابن خلدون تيارت 2019.

الإشكالية البحث : ما مدى مساهمة النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية للجزائر وتونس؟

اهداف البحث :تتمثل أهداف البحث في ما يلي:

–التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالسياحة، التنمية الاقتصادية، التنمية السياحية .

–التعرف على مقومات السياحة الجزائرية ومقومات السياحة في تونس.

– الوقوف على العراقيل التي تعيق تطور القطاع السياحي في الجزائر.

التوصيات

قطاع السياحة في الجزائر يعيش حالة من الضعف والتخلف مما جعله لا يساهم في التنمية والتشغيل بالشكل المناسب بالرغم من الإمكانيات الطبيعية المتاحة والتنوع الثقافي الموجود،لذلك يحتاج تطوير قطاع السياحة في الجزائر إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزء من عملية التنمية الاقتصادية عند مقارنتها بتونس.

3. عبد الكريم خمار، سناء بلبكوش ، مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (2000-2002) مع الإشارة لآفاق 2022 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2022.

اشكالية الدراسة :

كيف يساهم القطاع السياحي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017)؟

أهداف الدراسة:

–الوقوف على مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

– براز دور النشاط السياحي في الاقتصاد الجزائري بالإشارة إلى المعوقات التي تقف أمام تطوره.

التوصيات:

–الاستفادة من تجارب الدول خاصة بلدان المغرب العربي نظرا لنفس الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها هذه الدول.

– الاهتمام بعملية الترويج والإشهار للسياحة خاصة العلاجية (الحمامات الطبيعية) الموجودة بكثرة في الجزائر.

– الاهتمام بالسياحة الداخلية ، ووضع القطاع السياحي ضمن أولويات الاقتصاد الجزائري ، ووضع هيئات لمتابعة ومراقبة جميع الأنشطة السياحية .

–توسيع مرافق الايواء لاستيعاب السياح الاجانب من خلال تقديم الخدمات والمرافق والهياكل القاعدية.

–وضع خطط واستراتيجيات لتنمية النشاط السياحي ولاستغلال والاستثمار.

المطلب الثاني :عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية

1. ابتهاج هاشم محمد الجزولي تأثير متغيرات قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خـــــــلال الفترة 2010–2020 ،مجلة العلوم الاقتصاديـــة والإدارية والقانونية –2024 المجلد الثامن ص111–130

الاشكالية:

ماهو تأثير متغيرات قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2020؟

النتائج الرئيسية:

- أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الاستثمارات في قطاع السياحة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- أظهرت الدراسة أن متغيرات قطاع السياحة تُساهم بشكل إيجابي في تفسير النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- تُؤكد نتائج الدراسة على أهمية قطاع السياحة في دعم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية .وتُشير النتائج إلى أنّ زيادة إيرادات السياحة والاستثمارات في قطاع السياحة تُساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

- زيادة الاستثمارات في قطاع السياحة :يُمكن زيادة الاستثمارات في قطاع السياحة من خلال تحسين البنية التحتية السياحية، وتقديم حوافز للمستثمرين في القطاع السياحي، والترويج للوجهة السياحية السعودية في الأسواق الدولية.
- تنويع المنتجات السياحية :يُمكن تنويع المنتجات السياحية من خلال تطوير السياحة الثقافية، والسياحة البيئية، والسياحة العلاجية، وأنواع أخرى من السياحة.
- تحسين جودة الخدمات السياحية :يُمكن تحسين جودة الخدمات السياحية من خلال تدريب العاملين في القطاع السياحي، وتطوير المنتجات السياحية، وتعزيز الوعي بأهمية جودة الخدمات السياحية.
- الترويج للوجهة السياحية السعودية :يُمكن الترويج للوجهة السياحية السعودية من خلال المشاركة في المعارض السياحية الدولية، وإطلاق حملات إعلانية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للسياحة في المملكة العربية السعودية

2. أكرم محمد أحمد الحاج على،السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية –دراسة حالة لبعض الدول العربية بالتركيز على المملكة العربية السعودية وقطر ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية،العدد الثالث عشر ــ المجلد الثاني،أكتوبر 2018م.

الاشكالية:

إن عدم توفر وعي وإدراك متكامل بمفاهيم السياحة وأهميتها كمصدر للدخل ومحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الدول العربية سيؤدي إلى تفهم اكبر للدور الذي يمكن أن تقوم به السياحة ودورها كقطاع اقتصادي وثقافي يمكن أن يساهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستمرة و إن المشكلة التي تناولتها هذه الدراسة تكمن في محاولة التعرف على المفاهيم المتباينة والحديثة للسياحة وأهميتها و أنواعها والمجهودات التي تقوم بها دول الوطن العربي في تحقيق الاستفادة من السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومما الشك فيه تسعى جميع دول و حكومات الدول العالم إلى البحث عن مصادر جديدة للدخل وطرق مستحدثة لتنمية اقتصادها ومجتمعاتها لتضمن توفر مصادر كافية لمواطنيها ورفاهيتهم وذلك في ظل الندرة المتزايدة في الموارد الاقتصادية ، ودول الوطن العربي بالا شك ضمن هذه الدول التي قامت بالبحث عن هذه المصادر البديلة خلال فترات. و أخذت إلى السياحة كأحد المصادر الرئيسة للدخل بل والمصدر الاهم والأولى بالرعاية والتطوير لان السياحة صناعة لها مقوماتها و استراتيجياتها لكي تبدو متكاملة وتؤتي ثمارها.

أهداف الدراسة:

لقد كان هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنمية دول الوطن العربي اقتصاديا واجتماعيا. وكذلك تتبع ما قدمته السياحة من تنمية للاقتصاد والمجتمعات العربية في بعض الدول العربية . و تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاستراتيجية حيث ستستخدم نتائجها في الخطط المستقبلية والتنموية للسياحة في الوطن العربي، وتهدف في المقام الأول إلى رصد وتحليل مساهمة الاقتصاد السياحي في التنمية الاجتماعية في بعض دول الوطن العربي ونشرها للاستفادة منها في الدول العربية الأخرى.

النتائج الرئيسية:

وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج الهامة والتي إذا ما تم تطبيقها ستكون مفتاحا للاستفادة الهائلة من الإمكانيات السياحية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ومن أهمها:

- الوعي بالإمكانات الكبيرة التي يحملها قطاع السياحة لتعزيز التنمية الاقتصادية.
- أهمية تعزيز مشاركة المجتمع في التنمية السياحية للمنطقة من خلال تقديم الدعم المالي والإداري والتدريبي
- الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة والسياحية بما يحقق العائد الاقتصادي المرجو من ذلك .
- استعداد المواطنين للمشاركة والعمل في الأنشطة السياحية المختلفة بما يتلاءم وحرصهم على المحافظة على الخصوصية الثقافية لدولهم من أجل تحقيق استفادة كبيرة تنعكس إيجابا علي الدخل القومي ومن ثم دخل الفرد.
- أن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط اقتصادي–اجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء، وهي مثل أي نشاط اقتصادي وإنساني

آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية ، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.

- السياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها ، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج ، الاستهلاك ، الرحلات ، الاتصالات ، الموانئ ، الفنادق ، البنوك ، عمليات التجارة الداخلية والخارجية. . . الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها
- السياحة تؤدي إلى تطور النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الاقتصاد بشكل عام.
- التأثير الكبير للنشاط السياحي ودوره التنموي الاقتصادي في منطقتنا العربية في السنوات الأخيرة وذلك لعدم الاستقرار في ظل الاوضاع والمشاكل التي تعاني منها

التوصيات:

وقد قدمت الورقة البحثية العديد من التوصيات التي يمكن من خلالها الاهتمام بالتنمية السياحية وإسهاماتها وعملياتها من صفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها:

- ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي لكافة دول المنطقة.
- الاهتمام بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها للحفاظ على الموروث الحضاري (من آثار ومتاحف ومواقع سياحية أثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها .
- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق ويتم ذلك عن طريق :
  - وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الدول .
  - كما يجب تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب خصوصا في بداية افتتاح المشاريع ، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة لأجهزة والمعدات التي تحتاجها ، و تقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.
  - رصد المخصصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها من خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة مراكز البحوث والمهتمين بهذا الشأن والاستفادة من التنظيمات الإقليمية مثل منظمات السياحة العالمية والعربية.
  - نشر الوعي السياحي بوساطة وسائل الاتصال الجماهيرية من قنوات فضائية وإنترنت وإذاعة وصحافة.
  - دعم الإمكانات المادية للهيئات العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة إلى المستوى اللائق حضاريا.
  - توسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

3. بان علي حسين المشهداني ، دور اقتصاديات النقل ولسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية للمدة (2007-2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية،العدد الثالث عشر ـ المجلد الثالث ، العدد 09 ،أكتوبر 2018 .سبتمبر 2019، ص 67-79.

الاشكالية:

يتميز اقتصاد المملكة العربية السعودية بأنه اقتصاد أحادي الجانب إذ تعتمد في تمويل موازنتها العامة على النفط بنسبة 80 % اذ انه مورد ناضب ويتعرض بين فترة وأخرى الى التقلبات في الاسعار.

التوصيات:

- النهوض بكل أنواع السياحة وجعلها متكاملة ،وتنويع المنتجات السياحية وإثرائها بالبرامج الاجتماعية والثقافية والنشاطات التقليدية.
- دعم كليات السياحة المتخصصة في الجامعات والمعاهد السياحية الموجودة لغرض تخرج موارد بشرية فنية مؤهلة بهدف الرفع من مستوى الخدمات المقدمة نظرا لاعتماد الخدمة على العنصر البشري
- تحسين جودة وكفاءة البنى الاساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق ووسائل النقل والطرق والمواصلات من اجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي.
- تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات لممارسة قطاع السياحة.

المطلب الثالث :عرض وتحليل الدراسات السابقة الاجنبية:

تُعدّ دراسة أثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات موضوعًا هامًا نال اهتمام العديد من الباحثين على مستوى العالم، نظرًا لأهمية السياحة في الاقتصاد العالمي. وقد تناولت العديد من الدراسات الأجنبية هذا الموضوع من زوايا مختلفة، مستخدمةً منهجيات وأدوات بحث متنوعة.

عرض بعض الدراسات الأجنبية السابقة:

1. **Abdullah Topcuoglu, Effects of the Tourism Industry on the Balance of ayment, Article in Anatolia, An International Journal of Tourism and Hospitality Research, 2013 Vol. 24, No. 1, 86–90,** http://dx.doi.org/10.1080/13032917.2013.772529

عبد الله طوبجو أوغلو، تأثير صناعة السياحة على ميزان المدفوعات ، مجلة الأناضول، مجلة دولية للسياحة وأبحاث الضيافة، المجلد 24، العدد 1، ص 86–90، 2013.

اشكالية الدراسة:

ما هو تأثير صناعة السياحة على ميزان المدفوعات؟

النتائج الرئيسية:

- أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين إيرادات السياحة وميزان المدفوعات في تركيا.
- أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الإنفاق السياحي وميزان المدفوعات في تركيا.
- أظهرت الدراسة أن سعر الصرف له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات في تركيا..

التوصيات:

- زيادة إيرادات السياحة :يُمكن زيادة إيرادات السياحة من خلال تحسين البنية التحتية السياحية، وتقديم حوافز للمستثمرين في القطاع السياحي، والترويج للوجهة السياحية في الأسواق الدولية.
- تقليل الإنفاق السياحي :يُمكن تقليل الإنفاق السياحي من خلال تشجيع السياحة الداخلية، وتقديم حوافز للسياح المحليين، وتطوير المنتجات السياحية التي تلبي احتياجات السياح المحليين.
- تحقيق استقرار سعر الصرف :يُمكن تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية حكيمة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد.

2. **Andrea Saayman, Melville Saayman and Wim Naude, The Impact of Tourist Spending in South Africa: Spatial Implications, SAJEMS NS Vol 3 (2000) No 3, p369–386**

2- أندريا سايمان، ميلفيل سايمان، ويم نوديه، تأثير الإنفاق السياحي في جنوب إفريقيا: الآثار المكانية ،مجلة SAJEMS، المجلد 3 (2000) العدد 3، ص 369-386.

اشكالية الدراسة:

ما هو تأثير الإنفاق السياحي في جنوب إفريقيا ؟

النتائج الرئيسية:

- أظهرت الدراسة أن الإنفاق السياحي له تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي في جنوب إفريقيا.
- وقد قيل في هذا البحث أن الآثار المكانية للسياحة وقد تعتمد التنمية، في جملة أمور، على التأثيرات النسبية للتأثيرات المحلية مقابل التأثيرات الإنفاق السياحي الدولي. باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، تم العثور على الدعم لفكرة أنه ينبغي أن يكون هناك تركيز أكبر على تطوير سوق السياحة المحلية في جنوب أفريقيا، حيث أن تأثير الاقتصاد الكلي أكبر وأكثر فائدة للقطاعات البارزة في المقاطعات الفقيرة.
- كما وجد أن مناطق مثل غوتنغ، وكيب الغربية، وكوازولو ناتال الاستفادة القصوى من الزيادة في عدد السياح الدوليين من وإلى جنوب أفريقيا. لهذه المحافظات يتم توفير الخدمات وتصنيعها منتجات. Thpy هي أيضا بوابات إلى جنوب أفريقيا. هذا الوضع يؤدي إلى التوزيع غير العادل للمنافع السياحية، حيث تحتاج المحافظات التنمية والإيرادات أكثر، تلقي أقل. المعنى الضمني هو ذلك ستعمل تأثيرات تبعية المسار الكبيرة على المستوى الإقليمي في حالة السياحة الدولية. التحسينات في البنية التحتية وخدمات النقل هي أمر حيوي إذا أريد لهذه التأثيرات أن تتحسن.
- يمكن أن نستنتج أن الحكومات الإقليمية (وخاصة في للمناطق الفقيرة) في جنوب أفريقيا ينبغي أن تركز أكثر على السياحة المحلية باعتبارها استراتيجية قصيرة الأجل لتنمية السياحة. هنا قد تكون تأثيرات تبعية المسارالأصغر. ومع ذلك، ينبغي أن تكمل هذا الموقف السياسي من خلال زيادة الاستثمار في خدمات النقل والبنية التحتية، كجزء من استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل لتنمية سوق السياحة الدولية.

المبحث الثاني: مدخل لميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، وذلك لكونه بيان المعاملات الدولية الذي يلم بجميع العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حرية انتقال السلع والخدمات، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالعالمي ،وهو يضم عددا كبيرا ومتنوعا من المعاملات الاقتصادية، ما يعني أن ضرورة تصنيف هذه العمليات يخضع لقواعد معينة، هذه الأخيرة تضبط بدورها مجموعة عمليات تجارية تعطينا رصيد فرعي، باجتماعه مع باقي الأرصدة الفرعية الأخرى نحصل على الرصيد الإجمالي، والذي يمثل ميزان المدفوعات لدولة ما خلال فترة معينة. ما يعني وجوب وجود اختلالات على مستوى هذه الأرصدة، تنتج عن عدة أسباب .وهذا ما سنحاول توضيح من خلال الاتي:

المطلب الأول : مدخل لميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول أخرى .ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية، ومن هذا المنطلق سيتناول هذا المبحث ميزان المدفوعات في نقاط محددة.

1. تعريف ميزان المدفوعات:

تعددت المفاهيم التي تناولت ميزان المدفوعات ، لذا سنحاول إعطاء بعض منها فيما يلي:

تعريف1: هو سجل محاسبي إحصائي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية (حقيقية، مالية، نقدية) التي تتم بين المقيمين في دولة ما و المقيمين في دول أخرى في فترة زمنية معينة عادة هي السنة. يسمى مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي (شركات أو مؤسسات) يمارس نشاطا على التراب الوطني لفترة سنة عمى الأقل، و يستبعد من ذلك: (الدبلوماسيون، السياح، رجال الجيش). يضم ميزان المدفوعات جملة من المعلومات و البيانات التي يتم تجميعيا من مصادر مختلفة: الجمارك، البنوك، الخزينة العمومية، الاستقصاءات و التحقيقات. يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص ضعف أو قوة اقتصاد هذه الدولة و تحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الاحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة (1)

(1)- رواني بوحفص وسليمان دحو، "المالية الدولية"، مطبوعة مقدمة لطلبة مالية المؤسسة و التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة غرداية 2020/2019 ، ص 23

تعريف 2:اطلق الاقتصاديون على تسجيل تدفقات السلع والخدمات ،وتدفق النقود في الاتجاه المعاكس والناتجة عن عمليات الاستيراد والتصدير وتحركات رؤوس الاموال، وهذا ما يسمى بميزان المدفوعات والذي هو سجل معاملات الدولة مع الدول الاخرى[1]

2. **أهمية ميزان المدفوعات**: عملية تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسالة هامة لأي اقتصاد، وذلك للأسباب التالية:

أ. **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة** :هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فهي العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الاسعار والتكاليف. . . الخ

ب. **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف** :إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة. الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ، ونتائج سياساتها الاقتصادية.

ت. **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة** :حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع. كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي ، آو عند وضع السياسات المالية والنقدية ، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة

ث. **يقيس الوضع الخارجي للدولة** :حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي ، هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي ، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة

ج.**يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات**:تتعمق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات

ح.**موازين المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة** :دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة ، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها أما الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية. عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة، أما عن وارداتها فإنها تتكون غالبا من السلع المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية

خ.موازين المدفوعات في الدول تخدم العديد من الأغراض منها :

(1)- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري الاسس ،العولمة ، التجارة الالكترونية ،دار حامد للنشر والتوزيع ،الاردن، 2004 ص 138

➢ تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني .

➢ تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف .ج. تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية عمى العرض المحلي للنقود ، ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها .د. إن عدم التوازن أو الاختلال في ميزات المدفوعات، يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

3. مكونات ميزان المدفوعات

➢ يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات و موازين فرعية حيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية و المالية المتماثلة من حيث الطبيعة و قد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن و المدين) فينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين مها: [1]

أ. **الجانب الدائن:** و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية

ب. **الجانب المدين:** و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخر.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية:

أ. حساب العمليات الجارية:

يعتبر حساب العمليات الجارية من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يعكس وقائع اقتصادية و يمنح معطيات ومعلومات أساسية للسلطات حول الاقتصاد الوطني , فهو يضم العمليات ذات الطابع النهائي . و بدوره يضم هذا الحساب العمليات التالية [2]:

➢ **الميزان التجاري** : يعرب على صافي التعامل الخارجي أي الفارق بني الصادرات و الواردات.

➢ **ميزان الخدمات** : يظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة التأمين دخول العمل، عوائد رأس المال)

1 – بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خالل الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص ، مالية و تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم االقتصادية، 2017/2016 ص 04

2 – مباني محمد، استراتجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة ، آلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2009/2008 ص10

➢ **حساب التحويلات من جانب واحد** : يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي تكون لغرض المساعدة مثل الهبات و الهدايا أو تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطأنهم قد تكون المساعدات من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية[1]

ب. **حساب رأس المال** :

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال، أي كل العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية أو المديونية لدولة، و يميز عادة بين نوعين من المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل و قصيرة الأجل كما يلي: (2)

➢ **حساب راس المال طويل الأجل**: تمثل تحركات رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج و العكس خلال مدة تتجاوز السنة مثل الاستثمارات المباشرة، القروض طويلة الأجل.

–يسجل في الجانب الدائن القروض الأجنبية لمداخل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل، أقساط سداد القروض الوطنية، حيث يترتب على هذه العمليات دخول نقود أجنبية لمدولة.

– يسجل في الجانب المدين القروض الوطنية للخارج، الاستثمار الوطني في الخارج، أقساط سداد القروض الأجنبية، حيث يترتب على هذه العمليات مدفوعات للخارج.

➢ **حساب أرس المال قصير الأجل**: هي التحركات التلقائية لرؤوس الأموال من البلد إلى الخارج والعكس خلال مدة لا تتجاوز السنة كالعملات الصعبة والودائع المصرفية والقروض قصيرة الأجل والأوراق المالية قصيرة الأجل. و أهم الأسباب التي تؤدي إلى التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ما يلي:

–اختلاف معدلات الفائدة ما بين الدول.

– لغرض المضاربة.

– الخوف من الظروف الاقتصادية و السياسية غير الملائمة

➢ **حساب التسويات الرسمية (ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي)** : حيث يسجل حركات التدفق الداخلي و التدفق الخارج وذلك لحساب الغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغيير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة ، وتشير الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي.

وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن. (3)

---

1 – بن طرية حورية ،مرجع سبق ذكره ص05

2 – رواني بوحفص و سليمان دحو، "المالية الدولية"، مطبوعة مقدمة لطلبة مالية المؤسسة و التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ص 23

3 – ميلودي هاجر ،دراسة فرضية العجز التوأم بني الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي ،جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–،2020/2019 ص45

أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين

يتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب و الذي هو وسيلة الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، حيث في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تسوي الدولة هذا العجز بتصدير الذهب إلى الخارج ،و في حالة الفائض تشتري كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

الجدول رقم (01):جدول مبسط لميزان المدفوعات

ائن (متحصلات)	مدين (مدفوعات)
1- الميزان أو الحساب الجاري:	
• صادرات السلع والخدمات. • عوائد الاستثمارات إلى الداخل. • تحويلات من جانب واحد إلى الداخل(هبات، تعويضات، هدايا..الخ)	• واردات السلع والخدمات. • عوائد الاستثمارات إلى الخارج . • تحويلات من جانب واحد إلى الخارج (هبات، تعويضات، هدايا..الخ)
2 – ميزان أو حساب رأس المال	
• واردات رؤوس الأموال قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل .	• صادرات رؤوس الأموال قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل .
3– ميزان أو حساب التسويات الرسمية :	
• السحب من احتياطي العملات الأجنبية. • صادرات الذهب. • الاقتراض من الخارج .	• زيادة احتياطي العملات الأجنبية. • واردات الذهب. • القروض إلى الخارج.

المصدر: ألفت ملوك. محاضرات مقرر "التجارة الزراعية الدولية "المستوى الرابع (شعبة الاقتصاد الزارعى وشعبة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ,) جامعة دمنهور–مصر 2020 ص 3

المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها و مدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان، الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، وهذا من خلال دلالات تعبر عن[1]

أ. **أهمية المبادلات الاقتصادية** : وذلك من خلال معرفة أهم السلع والمنتجات التي تصدرها، وطاقتها الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني . وقدرة الإنتاج المحلي على المنافسة الخارجية، والاستجابة إلى متطلبات الاقتصاد العالمي.

ب. توقع تطورات سعر الصرف والعوامل المحددة له في فترة زمنية محددة والحكم على مدى ملائمة القيمة الخارجية للعملة المحلية، وتطوراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي للدولة.

ت. متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي لدولة بعد انتهاجها سياسات اقتصادية تنموية صناعية بالدرجة الأولى، ودلك من أجل تغليب الإنتاج الصناعي في الصادرات، حلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وهدا وا من أجل دخول رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة القوة الإنتاجية للاقتصاد.

ث. معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، وحجم المبادلات ونوع السلع، حيث يمكننا معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، ودلك بفضل مؤشرات اقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية وهي:

ج. **علاقة الميزان التجاري بموازين الاقتصاد الكلي**: لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (x - M) \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث: Y تمثل الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق في فترة معينة.

C: الاستهلاك الداخلي.

I : الاستثمار الداخلي.

X: الصادرات من السلع.

M: الواردات من السلع

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$C+1$ تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ EI ،حيث :

$$Y - EI = X - M\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$ ومنه:

1 – لرقط سليمة، غسمون نعيمة اثار تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2019/2000 ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ،2021/2020 ص 12- 13- 14

يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي :Y– El حيث :

M–X : يمثل رصيد الميزان التجاري

فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كليا بجزء (Y– El > 0) إذا حقق البلد فائضا في الناتج الداخلي من الإنتاج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد موجب للميزان .أما إذا كان هنالك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية (Y– El < 0) فإن البلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة (M–X< 0).

***معدل التغطية : TC**هو عبارة عن نسبة الصادرات إلى الواردات من السلع، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TC = (X /M)\ 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة من الواردات، فإذا كان هذا المعدل أقل من المائة فإن الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها

* **معدل التبعية : TD**:هو عبارة عن نسبة الواردات من السلع M إلى الناتج الداخلي الخام، ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$TD = (M /PIB) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

كلما كان هذا المعدل صغير فإن ذلك يعني أن البلد ليست له تبعية كبيرة للخارج

***معدل القدرة على التصدير: TE** هو عبارة عن نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الإجمالي

$$TE=(X /PIB)\ 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبير فإن ذلك يدل على أن للبلد القدرة كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

***معدل القدرة على سداد الواردات : CPM** هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أصغر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يتجاوز عدد الأيام التسعين يوما . وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف إلى الواردات

$$. CPM = (RC /M)\ 360 \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

***العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام:** يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$BOC/PIB \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث : BOC : يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية عموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5 %فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء،أما إذا تجاوزه فان الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة حيث أن احتياجات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة

* **ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي** : حسب KINDLEBERGER فإن هنالك علاقة بين مستوى النمو الاقتصادي وتطور ميزان العمليات الجارية أو ميزان المدفوعات حيث يبين أن هنالك ست مراحل لهذا التطور، حيث أن المراحل الثلاث الأولى تكون عند مستوى ضعيف للنمو ويكون البلد فيها مدينا أو مقترضا، والثلاث الأخيرة يكون فيها عند مستوى نمو مرضي ويكون البلد دائنا أو مقرضا.

المطلب الثالث : التوازن والاختلال والية التسوية في ميزان المدفوعات

يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الواردات مساوية لقيمة الصادرات،وتكون جميع المعاملات الرأسمالية والمالية متوازنة ويُعدّ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مؤشرًا على صحة وسلامة الاقتصاد الوطني، حدث الاختلال في ميزان لمدفوعات عندما تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات،أو عندما تكون هناك فجوة بين المعاملات الرأسمالية والمالية.ويُمكن أن كون الاختلال في ميزان المدفوعات عجزًا أو فائضًا.

1. توازن ميزان المدفوعات:

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن فرق بين التوازن لمحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي(1)

أ– التوازن المحاسبي: يُطلق على التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات أيضاً التوازن الدفتري .ويرجع ذلك إلى ظهوره في الدفاتر المحاسبية الخاصة بالدولة.ويكون ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الحسابية دائماً، لِما يلي:نظام القيد المزدوج : يعتمد تنظيم ميزان المدفوعات وتسجيل المعاملات فيه على نظام القيد المزدوج.

تسجيل المعاملات :في ظل نظام القيد المزدوج، يتم تسجيل كل معاملة في ميزان المدفوعات بطرفين:

طرف دائن :يُمثل حقوقاً للدولة.

طرف مدين :يُمثل مستحقات على الدولة.

ب– التوازن الاقتصادي : يُشير التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات إلى حالة صحية للاقتصاد الوطني، حيث تكون الموارد المالية للدولة متناسبة مع الالتزامات المالية عليها.وذلك يعني تحقيق التوازن بين الواردات والصادرات،وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة من البلاد.لا يعني التوازن الاقتصادي أن ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الحسابية فقط (أي أن القيم الدائنة تساوي القيم المدينة).بل يتطلب التوازن الاقتصادي تحليل مكونات ميزان المدفوعات بشكل دقيق،وتقييم الوضع الاقتصادي للدولة بشكل كامل.

عناصر التوازن الاقتصادي:

يتضمن التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات عناصر أساسية،منها:

- **التوازن في الحساب الجاري** :يُشير إلى توازن بين الواردات من السلع والخدمات والصادرات منها.

1 – بن طرية حورية مرجع سبق ذكره ص 6

- **التوازن في الحساب الرأسمالي والمالي** :يُشير إلى توازن بين تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة من البلاد.
- **استقرار سعر الصرف** :يُشير إلى عدم تعرض العملة الوطنية إلى تقلبات كبيرة في قيمتها.
- **مستوى كافٍ من احتياطيات النقد الأجنبي** :يُمكن الدولة من تمويل عجز ميزان المدفوعات عند حدوثه، والحفاظ على استقرار العملة الوطنية.

التمييز بين العمليات المستقلة وعمليات الموازنة:

العمليات المستقلة (العمليات ما فوق الخط):تتم بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات تشمل:

الحساب الجاري :الواردات والصادرات من السلع والخدمات، وتحويلات الدخل.

حساب رأس المال طويل الأجل :الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض طويلة الأجل.

عمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط):

تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات.تهدف إلى معالجة أي اختلال في الميزان.

تشمل:

حركة رأس المال قصير الأجل :القروض قصيرة الأجل، والتغيرات في الأرصدة الأجنبية.

حركة حساب الذهب :للأغراض النقدية.

2. تصنيف الاختلالات في ميزان المدفوعات

يمكن تصنيف الاختلالات في ميزان المدفوعات حسب طبيعتها كما يلي:

الاختلال العارض: وهو الاختلال غير المتوقع الذي يحدث في ميزان مدفوعات الدولة في سنة معينة ، وهو اختلال ما يلبث أن يزول بسرعة في السنة أو السنوات القليلة الموالية ، ويحدث نتيجة لتوافر أحد أو بعض العوامل التالية : [1]

حدوث الكوارث الطتيعية ؛ كتقلبات الطقس ، او حدوث ازمة سياسية غير متوقعة ، او حدوث نزاعات مسلحة وحروب ، التغيرات المفاجئة في أسعار المواد المصدرة و المستوردة التغير في أسعار الصرف.

- **الاختلال الموسمي** : يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر الى ميزان المدفوعات فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجود هذا الاختلال والعكس صحيح .ويظهر هذا النوع من الاختلال في الدول التي تعتمد على نشاط اقتصادي متمثل في الزراعة ، فانه في موسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لها فائض في معاملاتها مع الخارج ، اما في اخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض ،وربما يتحول الى عجز [2]
- **الاختلال الدوري** : يعدّ الاختلال الدوري أحد أنواع الاختلالات التي قد تصيب ميزان المدفوعات.

1- محمد راتول ،الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية. الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2018 ، ص 55-57

2 – محمود يونس، اقتصاديات دولية ، دار الجامعة ،الإسكندرية، مصر ،2007 ص 260

ويرتبط هذا النوع من الاختلال بظاهرة الدورة الاقتصادية وهي فترة زمنية طويلة نسبياً يتراوح فيها الاقتصاد بين الرواج والكساد.

تشمل مرحلتين رئيسيتين:

مرحلة الرواج :تتميز بارتفاع النشاط الاقتصادي، وزيادة الطلب على السلع والخدمات.

مرحلة الكساد :تتميز بانخفاض النشاط الاقتصادي، وقلة الطلب على السلع والخدمات.

تأثير الدورة الاقتصادية على ميزان المدفوعات:

خلال مرحلة الرواج:تزداد الواردات بشكل كبير بسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات من الخارج وينتج عن ذلك عجز في ميزان المدفوعات.

خلال مرحلة الكساد:تقل الواردات بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات من الخارج و ينتج عن ذلك فائض في ميزان المدفوعات.

خصائص الاختلال الدوري:

- يعد ظاهرة طبيعية مرتبطة بالدورة الاقتصادية.
- لا يدلّ ضرورةً على وجود مشاكل هيكلية في الاقتصاد.
- يكون مؤقتاً ويتلاشى مع انتهاء الدورة الاقتصادية

الاختلال الهيكلي : يُعدّ الاختلال الهيكلي أحد أنواع الاختلالات التي قد تُصيب ميزان المدفوعات.

ويتميز هذا النوع من الاختلال باستمراره لفترات طويلة من الزمن.

أسباب الاختلال الهيكلي:

-**ضعف تنوع النشاطات الاقتصادية** :اعتماد الاقتصاد على قطاعات **قليلة**، مثل القطاع الزراعي أو القطاع استخراجي.

- **ضعف الجهاز الإنتاجي** :قلة الكفاءة والإنتاجية في المؤسسات الإنتاجية.

- **ضعف درجة المرونة** :قلة قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات في البيئة الاقتصادية.

- **ارتفاع درجة الاعتماد على العالم الخارجي** :اعتماد الدولة بشكل كبير على الواردات من السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

- **ضعف القدرة على التصدير** :قلة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات ورؤوس الأموال القابلة للتصدير.

خصائص الاختلال الهيكلي:

يستمر لفترة طويلة من الزمن.

لا ينتج عن ظاهرة الدورة الاقتصادية.

يدلّ على وجود مشاكل هيكلية في الاقتصاد.

يكون صعب العلاج ويستلزم إجراءات جذرية وطويلة المدى.. [1]

3. اليات التسوية:

لقد توالت النظريات الاقتصادية المختلفة في إيجاد طريقة معينة من أجل إعادة التوازن في الميزان ألمدفوعات ولقد اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي ، في هذا العنصر اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي ، في هذا العنصر سوف نتطرق الى النظرية الكلاسيكية ، النظرية الكنزية ، التصحيح وفق مدخل الاستيعاب[2]

أ. **أ– التصحيح عن طريق آلية السوق النظرية الكلاسيكية:** قدّمت النظرية الكلاسيكية شرحا لآلية التّصحيح الذاتي لميزان المدفوعات، وذلك من خلال تركيزها على عدة عناصر:

- **التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج:** تفترض النظرية وجود تشغيل كامل لعناصر الإنتاج، أي أنّ جميع القوى العاملة مستخدمة بشكلٍ فعّال.ينتج عن ذلك استقرار الأسعار والأجور.
- **قاعدة الذهب ونظام الربط الثابت:** كانت الدول في ذلك الوقت تتبع نظام الذهب المعياري، يرتبط هذا النظام بقيمة العملة بوزن محدد من الذهب يُؤدّي ذلك إلى ثبات سعر الصرف.
- **مرونة حركة الأسعار المحلية:** تفترض النظرية وجود مرونة في حركة الأسعار المحلية، يتيح ذلك للسوق التكيف مع التغيرات لاقتصادية.

آلية التّصحيح الذاتي:

- تفسر النظرية التّصحيح الذاتي لميزان المدفوعات من خلال التأثير التلقائي لتغيرات الأسعار على حجم الصادرات والواردات.

- حالة الفائض في ميزان المدفوعات:

في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات ، تزداد احتياطيات الدولة من العملة الصعبة يؤدي ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية المحلية.،ينتج عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية ما يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى:

---

1 – د فليح خلف ،الاقتصاد الكلي ،ط1، عالم الكتيب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ،2007 ص ص 404 405

2– لرقط سليمة، غسمون نعيمة اثار تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2019/2000 ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ،2021/2020 ص 20

انخفاض الصادرات لأنّ سلعا لدولة تصبح أكثر كلفة للمشترين الخارجيين.

زيادة الواردات لأنّ السلع الأجنبية تصبح أرخص نسبياً.مع استمرار هذه التأثيرات ، يبدأ الفائض في التقلص حتى يصل ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن. [1]

ب. **آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية:** تقدم النظرية الكينزية تفسيرًا لآلية تسوية ميزان المدفوعات بناءً على تحليل تغيرات الدخل ومضاعف التجارة الخارجية والميل الحدي للاستيراد ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات:

تشير الصادرات الزائدة عن الواردات إلى زيادة الطلب الكلي،مما يؤدي هذا إلى تحفيز الإنتاج وزيادة الدخل الوطني،وفقا لمضاعف التجارة الخارجية، يؤدي هذا الارتفاع في الدخل إلى مضاعفة الزيادة في الطلب الكلي.

فيزيد الدخل المتزايد من الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار.

يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات، بما في ذلك الواردات ومع زيادة الواردات، يبدأ الفائض في ميزان المدفوعات في التقلص.

في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات: تشير الواردات الزائدة عن الصادرات إلى انخفاض الطلب الكلي فيؤدي هذا إلى تراجع الإنتاج وانخفاض الدخل الوطني.

وفقًا لمضاعف التجارة الخارجية، يؤدي هذا الانخفاض في الدخل إلى مضاعفة الانخفاض في الطلب الكلي.

يقلل الدخل المتناقص من الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار،يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على السلع و الخدمات، بما في ذلك الواردات،مع انخفاض الواردات، يبدأ العجز في ميزان المدفوعات في التقلص.

وبشكل عام، تشير النظرية الكينزية إلى أن تغيرات الدخل، ومضاعف التجارة الخارجية، والميل الحدي للاستيراد، تلعب أدوارًا هامة في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

تتفترض النظرية الكينزية ثبات أسعار الصرف ولا تأخذ النظرية بعين الاعتبار العوامل الخارجية التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات، مثل تدخلات الحكومة والسياسة النقدية الدولية [2]

ت. **آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية:** تعتمد هذه الآلية على تغيرات معدلات الفائدة. حيث إذا كان ميزان المدفوعات مختل بحالة الفائض هذا يؤدي إلى زيادة العملة الصعبة و من ثم زيادة الكتلة النقدية الوطنية ، الأمر الذي يزيد من كمية الموارد المتاحة للإقراض عمى مستوى البنوك التجارية و بالتالي تنخفض معدلات الفائدة ، الأمر الذي يتسبب في خروج رؤوس الأموال من هذه الدولة لصالح دول أخرى ذات معدلات فائدة مرتفعة ، مما يؤدي الى زوال الفائض ، و الأمر يحدث بعكس ذلك في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات.

1- رواني بوحفص و سليمان دحو، مرجع سبق ذكره ص 25.

2 – نفس المرجع.

ث. **علاج الاختلال بالاعتماد على تدخل الدولة:** تلجأ الدولة إلى العديد من السياسات لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات منها : الرقابة على الصرف ، فرض الرسوم الجمركية ، وضع القيود الكمية المختلفة، تخفيض سعر الصرف ، تقديم الدعم و الاعانات للصادرات ... إلخ، و هي كلها اجراءات تعالج عجز ميزان المدفوعات

ومن المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لبلد ما، فتغير أحدهما يؤدي إلى تغير الآخر ، فمستويات الدخل المرتفعة محليا تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك فإن مستويات الدخل المرتفعة في الخارج تؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية ،مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات،

و تستطيع الحكومة تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين، فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية ، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية ، وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني القدرة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية ، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات. [1]

1 – ميلودي هاجر ،مرجع سبق ذكره–،2020/2019 ص 54

المبحث الثالث الطرح النظري للاستثمار السياحي:

و الاستثمار السياحي باعتباره حجر الاساس في بناء صناعة سياحية متقدمة ، ومن أهم الوسائل لتطوير نشاطات الدولة والحصول على العائد والربح ، يتطلب تضحية كبيرة من حيث دعمه وتنظيمه وتسييره بغية تحقيق الاهداف المنشودة وهو جذب اكبر عدد من السياح لرفع قيمة ايرادات هذا القطاع ورفع مكانته في الاقتصاد الوطني ، فتطوير هذا القطاع يتطلب مبالغ مالية كبيرة وتسهيلات قصد جذب المستثمرين لهذا القطاع

المطلب الأول : ماهية الاستثمار السياحي

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطورا في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء آفاقا جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة ، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية ، فرواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته ومثل هذا الأمر يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة. وقبل التطرق الى الاستثمار السياحي يجب التطرق الى مفهوم الاستثمار ومفهوم السياحة.

1.الاستثمار المفهوم ،الاشكال ،مجالات وأدوات الاستثمار

رغم أن الاستثمار لم يكن معروفا بالشكل الحالي خاصة على المستوى الدولي ،والذي زادت وتيرته العالمية بحدة في وقتنا الحاضر في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ،ونظرا للتطور الهائل في أشكال وأنواع الاستثمار وزيادة تدفقاته العالمية في ظل ازادياد الاهتمام بالاستثمار ،وبالتالي تعددت وتنوعت مفاهيمه كل مفكر حسب الزاوية التي تم النظر إليه من خلالها.

1.1. **مفهوم الاستثمار** تعددت واختلفت المفاهيم الخاصة بالاستثمار ومن أجل معرفة أهمها ستناول ما يلي

أ. تعريف الاستثمار:

- **الاستثمار لغة** :مشتق من كلمة استثمر ، يستثمر معناها ينمي أي يزيد ،أو النماء غالبا ما يكون في الأموال ، سواء كان في صورتها النقدية أو المالية أو التجارية أو أي صورة أخرى سواء كان في شكل عقارات أو منقولات ويقال : استثمر المال وثمره . بتشديد الميم . أي استخدمه في الإنتاج .[1]

ويعرف ايضا اثمر الشجر :خرج ثمره ،والثمر َ:حمُل الشجر وأنواع المال ، والجمع : ثمار.

(1)- لخضر بن علية – دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه ،جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير 2017-2017 ص 50.

وثمر ماله : نماه . يقال :(ثمر الله مالك ,كثره) ،وأثمر الرجل اي كثر ماله .[1]

➢ **الاستثمار واصطلاحا:**نجد هناك عدة تعاريف قدمها الاقتصادي ون والمفكرون وحتى وإن تعددت التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة لمفهوم الاستثمار لنوجز منها ما يلي:

- الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاك حاضرة، وذلك أملا في الحصول على إشباع رغبة في المستقبل [2]

- هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة ،وكذلك تعويض عن انخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم ،والحصول على عائد معقول مقابل تحمل المخاطرة .[3]

- الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال، عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي أو ملموس أو شكل غير مادي[4].

➢ **تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية** : يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها،ويبرز هذا التعريف الارتباط القائم بين الاستثمار والادخار في علاقة تمويلية وبالاستهلاك بصورة غير مباشرة في علاقة إنتاجية في التجمع الاقتصادي و عرف على أنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي. [5]

➢ **تعريف الاستثمار من الناحية المالية** :ماليا يعرف الاستثمار على أنه:

هو تلك المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية ، فالإنفاق الاستثماري يحدث في الفترة الحالية ،بينما المكاسب التي يحققها تستمر لفترة زمنية طويلة [6].

(1)- د. فاطمة حسن العبد الفتاح ،الاستثمار في اللغة العربية ، قسم اللغة العربية /كلية التربية / جامعة الامير سلمان بن عبد العزي

(2)- محمد مطر ،ادارة الاستثمارات ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية ، عمان الاردن ،1999 ص 17 ،

(3)- جهاد فراس الطيلوني ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع 2011 ص 45

(4)- طاهر حيدر الجردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان الاردن 1997 ص 98.

(5)- حسين عمر، الاستثمار والعولمة ،دار الكتاب الحديث ن الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2000 ،ص 37

(6)-عبد الغفار حنفي، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 ،ص 24.

ويعرف على أنه التوظيف المالي للأوراق و الادوات المالية المختلفة (أسهم ،سندات ،ودائع) للحصول على أرباح ،وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ومحددة ،بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض من القيمة المالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل [1]

➢ **المفهوم المحاسبي للاستثمار** :يسجل الاستثمار في الصنف الثاني في مدونة النظام المحاسبي المالي ، حيث هذا الاخير يعرف الاستثمار على انه:

- هو جميع الاصول المنقولة وغير المنقولة المادية وغير المادية ،المكتسبة من طرف المؤسسة والموجهة للبقاء طويلا وعلى الشكل نفسه داخل المؤسسة ينتظر منه در منافع اقتصادية مستقبلية [2].
- ويعرف الاستثمار حسب النظام المحاسبي المالي على أنه القيم الثابتة في مجموع الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية والمالية التي حازتها المؤسسة او انجزتها بنفسها ليس بغرض البيع وإنما استعمالها كوسيلة استغلال دائمة أي لأكثر من دورة واحدة. [3].
- كما يعتبر استثمار العناصر المتواجدة ضمن أصول المؤسسة والتي تبقى فيها خلال فترة لا تقل عن سنة والتي تعتبر ملكا لها، لذلك فإن الاستثمار يتمتع بخاصيتين هما الاستهلاك المباشروالملكية القانونية[4] .

2.1. خصائص الاستثمار وأهدافه:

أ. خصائص الاستثمار

تجسدت في أربعة خصائص وهي : تكاليف الاستثمار التدفقات النقدية ،مدى حياة المشروع و القيمة المتبقية له.[5]

➢ **تكاليف الاستثمار** تعد تكاليف الاستثمار كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

(1)-منصوري الزين تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية دار الراية والتوزيع عمان الاردن ،الطبعة الاولى2013

(2)- BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 7 .

(3)- عبد الوهاب رميدي، علي سماي،المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، دار هومة، الجزائر، الطبعة الاولى، 2011 ص 89

(4)- HOUDAYER ROBERT, évaluation financière des projets, édition economica, 2ème édition, Paris, 1999, p13

(5)- لخضر بن علية ‘دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،طروحة للحصول على شهادة الدكتوراه،جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2017-2018 ص 60

- **التكاليف الاستثمارية** : هي كل المبالغ اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية ، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة ،أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي ،معدات ،مباني ،آلات ، و التي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع ، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدارسات التمهيدية أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميمات،الرسوم الهندسية و هذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية.

- **تكاليف االتشغيل**: تندرج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار ،وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته وصنعه في حالة صالحة لمباشرة العمل فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة ،لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية.

➢ **التدفقات النقدية** :

تمثل التدفقات النقدية المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ولا تحتسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.

➢ **مدة حياة المشروع** : تمثل المدة المقدرة لبقاء الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع .

➢ **القيمة المتبقية للمشروع** :يقصد بها قيمة الأصول المكونة لمشروع في نهاية عمره الاقتصادي وهذه الأصول يمكن بيعها مقابل قيمة نقدية داخلة إضافية ، تضاف إلى التدفقات النقدية الداخلة من المشروع طول فترة حياته الإنتاجية.

1. 3.أهداف الاستثمار

إن الهدف الأساسي للاستثمار هو تحقيق الربح بالنسبة للمستثمر، وذلك بأقل تكاليف هذا بالنسبة للفرد أو مؤسسة خاصة ،وقد يكون تحقيق الصالح العام كأن تقوم الدولة بإنشاء الطرق السيارة وبناء الجامعات والمعاهد والمستشفيات وهذا ما ينعش الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى تحقيق رفاهية المجتمع إجمالا، ولا يقتصر الاستثمار الحكومي على تحقيق العائد الاجتماعي فيمكن أيضا أن تسعى إلى تحقيق عائد اقتصادي من خلال استثمارها في بعض القطاعات، وعموما يمكن أن نلخص أهداف الاستثمار فيما يلي :[1]

- تحقيق الربح بالنسبة للمستثمر فردا كان أو جماعة أو شخصية معنوية مؤسسة أو دولة.
- المحافظة على القيمة الحقيقية للموجودات إذ يقوم المستثمر بتوظيف موجوداته (أمواله) لكي لا تنخفض قيمتها مع مرور الزمن بحكم التضخم، توفير سيولة كافية لمواجهة الحاجات المستقبلية للفرد.

(1)- لخضر بن علية ،دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 61

➢ تحقيق ثروة وذلك بالتضحية بالاستهلاك الحالي من أجل تحقيق الثروة في المستقبل والقيام بتنميتها أما أهداف الاستثمار على المستوى الكلي فيمكن أن نلخصها في مايلي:

- زيادة الدخل القومي وذلك بزيادة المشروعات المحققة للقيمة المضافة.
- استحداث مناصب عمل للبطالين وهذا من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة عن طريق الاستثمارات .

دعم الميزان التجاري وذلك بتحقيق فائض وذلك من خلال زيادة الصادرات ويكون هذا بالقيام باستثمارات جديدة ودعم الاستثمارات الحالية. تحقيق الأهداف الاجتماعية المسطرة من طرف الدولة وذلك بالقيام باستثمارات تمس الحياة اليومية للمواطن كإنشاء المؤسسات والطرق.

2. اشكال الاستثمار:

يقصد باشكال الاستثمار وجهات النشاط الاقتصادي الذي سوف توجه إليه الأموال بهدف الحصول على العوائد ، وعليه وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى الاستثمار إلى أكثر من زاوية وبالتالي يمكن تصنيفه وفقا لأكثر من معيار:

أ. **التصنيف وفق معيار الأصل موضوع الاستثمار** :يشمل هذا النوع من التصنيف تقسيم الاستثمار حسب الأصل محل الاستثمار ،وتقسم إلى:

أ.1. **الاستثمارات الحقيقة (المادية)** :وهي تلك الاستثمارات التي ترتبط بالطبيعة والبيئة ولها كيان مادي ملموس أي يترتب عليها زيادة الأصول الحقيقة ،ويعتبر الاستثمار حقيقيا إذا ما وفر للمستثمر حقا في حيازة أصل حقيقي كالسلع والعقار والذهب...الخ والأصل المادي أو الحقيقي هو ذلك الأصل الذي له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه ظهور منفعة اقتصادية على شكل سلعة أو خدمة فمفهوم الاستثمار الحقيقي نابع من الفكرة القائلة بأن الاستثمار يترتب عليه خلق منافع اقتصادية تزيد من ثروة المستثمر ومن ثم ثروة المجتمع وهذه الزيادة في الثروة تتمثل في القيمة المضافة ،ولذلك يسمي بعض الاقتصاديين هذا النوع من الاستثمار باستثمار الأعمال أو المشروعات. ويشمل هذا النوع من التصنيف أربعة أقسام[1]

- **استثمارات التعويض أو الإحلال:** هي استثمارات تُستخدم لتحسين أو استبدال الأصول الموجودة لتحقيق زيادة في الكفاءة والإنتاجية، تهدف إلى تحديث التكنولوجيا، أو تحسين جودة المنتجات أو الخدمات، أو خفض التكاليف، أو تعزيز السلامة، أو حماية البيئة ، وتميل درجة المخاطرة فيها إلى النقصان مقارنة بالاستثمارات الأخرى.
- **استثمارات التحديث:** هي استثمارات مادية أيضا ترمي إلى رفع المستوى التقني للمعدات والتي يكون من شأنها تخفيض التكاليف المتوسطة مع الزيادة في النوعية، وتكون درجة المخاطرة فيها قليلة.

أنواع استثمارات التعويض أو الإحلال:

- استثمارات التحديث :تُستخدم لتحديث التكنولوجيا أو تحسين جودة المنتجات أو الخدمات.
- استثمارات التوسع :تُستخدم لزيادة قدرة الإنتاج أو توسيع نطاق الأعمال.
- استثمارات تحسين الكفاءة :تُستخدم لتحسين كفاءة استخدام المدخلات مثل الطاقة أو المواد الخام.
- استثمارات السلامة :تُستخدم لتحسين السلامة في مكان العمل أو حماية البيئة.

(1)- هشام طلحي،انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال فترة (1990- 2019)، اطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خضيرة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- 2022/2021 ص 7-8

- **استثمارات التجديد** :تهدف هذه الاستثمارات إلى توسيع الإنتاج عن طريق زيادة حجم الطاقات الإنتاجية أو تحسينها ويكون من شأنها إما تحقيق زيادة كمية المنتجات المعتادة وذلك بتطوير طريقة الإنتاج للمنتجات السابقة أو إدخال نوع جديد من المنتجات إلى السوق، وغالبا ما ترتبط هذه الاستثمارات بعمليات الأبحاث لتطوير نشاط المؤسسة وذلك لبعث منتجات جديدة بعد تصميمها، وتعمل هذه الاستثمارات على تطوير المنتجات وتطويرها مما يعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجديدة مقارنة بالمنتج السابق وهو ما يؤدي بالمؤسسة إلى ضمان مكانة وحصة أكبر في السوق.

أنواع استثمارات التجديد:

- استثمارات البحث والتطوير :تُستخدم لتطوير منتجات أو خدمات جديدة، أو تحسين المنتجات أو الخدمات الحالية.
- استثمارات شراء التكنولوجيا :تُستخدم لشراء تقنيات جديدة أو برامج كمبيوتر متطورة.
- استثمارات التدريب والتطوير :تُستخدم لتدريب الموظفين على مهارات جديدة وتعزيز قدراتهم على استخدام التقنيات الحديثة.

- **الاستثمارات الإستراتيجية** :هي استثمارات مادية تعكس الاختيارات الكبرى الإستراتيجية للمؤسسة حيث يتم من خلالها تركز نشاطات المؤسسة في منتجات معينة للحفاظ على حصتها في السوق أو الدخول في تكتلات مع مؤسسات أخرى في سبيل تحقيق تكامل رأسي أو أفقي .يكون التكامل الأفقي نتيجة اندماج المؤسسات المتكافئة في رأس المال ،العمالة ،القدرة التنافسية ورقم الأعمال ،أما التكامل الرأسي فيعني الاحتواء وذلك عند عدم تكافؤ المؤسسات ،حيث تندمج المؤسسات الضعيفة تحت لواء المؤسسات القوية والكبيرة

خصائص الاستثمارات الاستراتيجية:

- طويلة الأجل :تستغرق هذه الاستثمارات عادةً عدة سنوات قبل أن تُحقق عائداتها.
- مرتبطة بأهداف استراتيجية :تُوجه هذه الاستثمارات نحو تحقيق أهداف محددة وضعتها المؤسسة أو الشركة.
- عالية المخاطر :تُعدّ هذه الاستثمارات أكثر خطورة من الاستثمارات قصيرة الأجل لأنها تنطوي على مخاطر أكبر.
- ذات عائدات مرتفعة :تُقدم هذه الاستثمارات عائدات مرتفعة على المدى الطويل في حال نجاحها.

أنواع الاستثمارات الاستراتيجية:

- **استثمارات في مشاريع جديدة** :تُستخدم لتمويل مشاريع جديدة تُساهم في تحقيق أهداف استراتيجية للمؤسسة* .
- **استثمارات في عمليات الاستحواذ** :تُستخدم لشراء شركات أخرى لتوسيع نطاق أعمال المؤسسة أو الدخول في أسواق جديدة.
- **استثمارات مشتركة** :تُستخدم لإنشاء شراكات مع شركات أخرى لتحقيق أهداف مشتركة
- استثمارات في رأس المال الاستثماري :تُستخدم للاستثمار في شركات ناشئة ذات إمكانيات نمو عالية.

أ.2.**الاستثمارات المالية (الظاهرية)**: هي استثمارات تُستخدم في الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والعقود الآجلة والعقود الاختيارية،تهدف إلى تحقيق عائدات مالية من خلال نمو قيمة الأصول أو الحصول على أرباح أو توزيعات أرباح، تُعدّ هذه الاستثمارات أكثر سيولة من الاستثمارات الحقيقية ويمكن بيعها بسهولة في أي وقت.

أنواع الاستثمارات المالية:

- الأسهم :تمثل ملكية في شركة وتُتيح للمستثمر الحصول على أرباح وتوزيعات أرباح والاستفادة من نمو قيمة الشركة
- السندات :هي عبارة عن قروض تُقدم للشركات أو الحكومات وتُتيح للمستثمر الحصول على فوائد دورية والاستفادة من استرداد أصل القرض عند استحقاقه
- العقود الآجلة :هي عقود تُلزم المشتري بشراء أصل والبائع ببيعه بسعر محدد في تاريخ محدد.
- العقود الاختيارية :تُعطي للمستثمر الحق وليس الالتزام بشراء أو بيع أصل بسعر محدد في تاريخ محدد أو قبله.

ب. **التصنيف وفق معيار المدة** :يمكن التفريق بين أنواع الاستثمارات وفقا لمعيار المدة إلى أربعة أنواع وهي: [1]

ب.**1 الاستثمارات الآنية** :هي الاستثمارات التي تؤتي أكلها في بضعة أشهر كناتج الموسم الزراعي الواحد أو تركيب آلة منتجة من بضع قطع سبق أن تم تصنيعها أو استيراد جهاز يوضع مباشرة في التشغيل الإنتاجي.

ب.**2 الاستثمارات قصيرة المدى**: هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين كإشادة بناء أو استصلاح الأراضي أو تأسيس مصانع أو إقامة مرافق، وتكون نتائجها في نهاية الدورة المحددة لها.

ب.**3 الاستثمارات متوسطة المدى** :هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين ،وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

ب.**5 الاستثمارات طويلة المدى**: هي الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين خمس وعشر سنوات وأحيانا أكثر، حيث أن هذه الاستثمارات تؤثر بشكل كبير على المؤسسات بصفة خاصة وعلى المجتع بصفة عامة وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لإنجازها كمشروعات التشجير وإنتاج الأخشاب أو إقامة السدود المائية الضخمة بما في ذلك أعمال البحث العلمي والتصميم وكذا الاستثمارات الصناعية الكبيرة.

ت. **التصنيف وفق المعيار القانوني**: يمكن تصنيف الاستثمار وفق هذا المعيار إلى ثلاث أنواع وهي: [2]

ت.**1 استثمارات عمومية**: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ،ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة ،مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

(1)- هشام طلحي،مرجع ذكره ص 8-9

(2)- هشام طلحي،مرجع ذكره ص 9

ت.2 الاستثمارات الخاصة: يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار ،وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ت.3 الاستثمارات المختلطة : وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني ،حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

ث. التصنيف وفق معيار الجنسية (رأس المال المستخدم) :ونميز بين ثلاثة انواع من الاستثمارات هي:

ث.1 الاستثمارات الوطنية: وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود ، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن.

ث.2 الاستثمارات الأجنبية (الخارجية أو الدولية): يمكن تعريفها مثلما جاء عند "جيل برتان" على أنها "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان". ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية، كما أنه أيضا توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.

ث.3 الاستثمار المشترك: وهي الاستثمارات التي تجمع بين رؤوس الأموال المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية.

ج. التصنيف وفق معيار طبيعة الاستثمار:

يقسم الاستثمار من حيث طبيعته إلى: (1)

ج.1 الاستثمار المباشر: هو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المشاريع المتعلقة بالمساعدات والإعانات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة ، كالاستثمار الخاص أو الأجنبي المباشر.

ج.2 الاستثمار غير المباشر: هو الاستثمار في سوق الأوراق المالية (البورصة) عن طريق الشراء بدافع المضاربة للأدوات المالية المتداولة في هذه الأسواق كالأسهم والسندات وغيرها، كما يعبر كذلك عن الأشكال الجديدة للاستثمار غير المباشر من خلال مشروعات تدويل الإنتاج والتعاون الدولي والتي لا يمكن تملكها أو التحكم في قراراتها

3.مجالات وأدوات الاستثمار

من خلال عرضنا لمجالات الاستثمار ،ذكرنا أن هذه المجالات تتيح للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلاً قد يكون حقيقيًا أو ماليًا. ويطلق على هذا مصطلح أداة الاستثمار وأدوات الاستثمار المتاحة لأي مستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة هي كثيرة ومتعددة. وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم هذه الأدوات وهي على

(1)- محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي : أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص208.

الترتيب حسب درجة الاستخدام أو الانتشار : الأوراق المالية ،العقار ،السلع ،المشروعات الاقتصادية ،العملات الأجنبية ،المعادن الثمينة ،إضافة إلى الاستثمار في صناديق الاستثمار.

أ. الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في العصر الحالي ،وهذا لتوفر المزايا العديدة التي توفرها للشخص المستثمر فيها ولا توجد في بقية الأدوات الاستثمارية.

أ.1 أدوات السوق المالي:

يعرف سوق رأس المال أو السوق المالي على أنه سوق تداول الأوراق المالية بيعًا وشراءً إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل. فهو بذلك يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل من خلال الأسهم والمشكلة لحقوق الملكية ،والسندات كحقوق دائنية ،الأمر الذي يعني المشروعات الاستثمارية وتوظيف الادخارات بما يضمن عائدًا مناسبًا بأقل التكاليف. وفيما يلي نتناول هذه الأدوات بالاختصار :

– **الأسهم** : يعرف السهم على أنه المشاركة في الملكية حيث يمثل حق لصاحبه في حصة محددة في ملكية مؤسسة أو مشروع معين ،مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعًا وشراءً في الأسواق المالية الثانوية ،وعليه فالأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال وتخول لصاحبها حقوق. [1]

حيث أنه وعلى أساس الحقوق والامتيازات تصنف الأسهم إلى (أسهم عادية ، أسهم ممتازة، أسهم ممتازة مجمعة الأرباح ، أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح)

– **السندات** :

يمثل السند حق دائنية يتعهد من خلاله المقترض "الجهة المصدّرة " بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح المقرض "المستثمر " وله قابلية التداول في السوق المالي.ويمكن تقسيم السندات إلى عدة أنواع (السندات المباشرة ،السندات ذات سعر الفائدة العائم ،السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ،سندات المضمونة ، سندات غير مضمونة)

أ.2 أدوات الاستثمار في السوق النقدي[2]

نعلم أن السوق النقدي هو سوق للتعامل عمومًا بالأصول المالية قصيرة الأجل كبيرة الحجم، أي توفير التمويل القصير الأجل ،والميزة الأساسية لهذه الأدوات هي أنها ذات مخاطرة ضعيفة إن لم نقل معدومة ، وأهم هذه الأدوات

(1)–د فاتن عبد الاول منشي ، الاستثمارات العربية كمدخل لتكامل الاقتصادي

(2)– طاهر حيدر حردان : مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن 1997، ص110.

(الودائع لأجل ،أذونات الخزينة ،شهادات الإيداع ،القبولات المصرفية)

ب. الاستثمار في سوق العقار

ويتم الاستثمار فيها بشكلين : إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني ،أراض) وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري مثلا صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية ،ويلاقي الاستثمار في العقار اهتمامًا كبيرًا من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي. وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية مختصة في منح القروض العقارية. (1)

ت. الاستثمار في السلع

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية تجعلها أداة صالحة للاستثمار وقد كونت لها أسواق متخصصة "عبارة عن بورصات، أهمها بورصة القطن في مصر،الذهب في لندن ،إضافة إلى بورصة البن في البرازيل. ويتم التعامل بين المستثمرين في هذه الأسواق عن طريق عقود خاصة تعرف بالعقود المستقبلية ،وهي عبارة عن عقد بين طرفين منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبًا ما يكون مكتب سمسرة ،يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كمية معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد ،وتشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه. إذ أن لكل منها أسواق متماثلة إلى حد كبير فيما عدا أن للأوراق المالية سوقًا ثانويًا لا يتوفر مثيل له للسلع ،كذلك يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة ،كالاستثمار في الأوراق المالية ،كما أن أسعار كل منهما تكون معلنة في أسواق ولا تخضع لأية مساومة كما يحدث في مجالات الاستثمار الأخرى. (2)

ث. الاستثمار في المشروعات الاقتصادية

تعدّ هذه الأداة الاستثمارية من أكثر الأدوات انتشارًا ولها عدة أوجه : صناعي، تجاري، زراعي، خدمي. . . الخ. والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدّات ووسائل النقل. . . الخ. كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج القومي. (3)

ج. العملات الأجنبية والمعادن الثمينة

ج.1. العملات الأجنبية

(1)- طاهر حيدر حردان : مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن 1997، ص110.

(2)- محمد مطر : إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن.، ص75.

(3)- طاهر حيدر حردان : مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن 1997، ص110.

تنتشر أسواق العملات الأجنبية عبر العالم ، وتستقطب اهتمام العديد من المستثمرين ،إلا أن التعامل بالعملات الأجنبية يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة نظرًا للتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية انطلاقًا من مفهوم التضخم ومخاطر الائتمان وأسعار الفائدة ومحاولة التوفيق بين السيولة والربحية ، في إطار الاتصالات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة.

ج.2.المعادن الثمينة

ويقصد بها هنا الذهب والفضة أساسًا لما يشكلانه من أصول حقيقية رغم تقلبات أسعارها وبعد التقلبات الكبيرة الحادثة على مستوى أسعار هذه المعادن خاصة نهاية الثمانينات ، هذا الأمر عجّل بقيام أسواق منتظمة لهذه المعادن شأنها شأن الأوراق المالية مع اختلاف الطبيعة ،ومن هذه الأسواق نجد سوق لندن ،هونغ كونغ ،زيوريخ ، إضافة إلى سوق نيويورك.

- زيادة عرض الذهب في الأسواق
- وجود وفرات في خزينة الدولة

كما يوجد نوعان من حسابات التعامل الذهب :

حسابات ذهب سبائك مخصصة : أي تخصص باسم مودعها

حسابات ذهب سبائك غير مخصصة

وهذه الاستثمارات تمتاز بدرجة عالية من المخاطر لتأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية انطلاقا من مفهوم التضخم ومخاطر الائتمان وأسعار الفائدة والتوفيق بين السيولة والربحية. [1]

ح. الأدوات المشتقة وصناديق الاستثمار:

ح.1 الأدوات المشتقة

تعتبر هذه الأداة من الأدوات الاستثمارية العصرية التي نشأت على ضوء التطور العلمي والتكنولوجي والحاجة للسيولة ورفع الكفاءة للتقليل من المخاطرة.

وفي الحقيقة هذه الأدوات لا تنشئ تدفقات نقدية إلا بشكل بسيط ،لذلك يعتبرها البعض أنها عقود تشتق من عقود الأوراق المالية والعملات الأجنبية للتعامل مع المستقبل وحالة عدم التأكد مما يزيد من مخاطرها ،إلا أن الكثير

(1)- محمد صالح الحناوي : اساسيات الاستثمار في بورصة الاوراق المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية 1997، 117.

يستعملها كأداة للمضاربة. وهذه الأدوات المشتقة هي (اتفاقيات إعادة الشراء ، التعامل بحقوق الخيار ، التعامل بالعقود المستقبلية) [1]

ح.2 صناديق الاستثمار

إن صندوق الاستثمار هو أشبه بوعاء مالي له عمر محدد. وهو عبارة عن أداة تستخدمها مؤسسات مالية تسمى شركات الاستثمار قصد تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مجالات متعددة حيث تضمن للمساهمين عائد معين وهو مستوى معين من المخاطرة وهذا بالاستفادة من مزايات التنويع. وبحكم تنوع المجالات التي يستثمر فيها كل صندوق ،كأن نجد صناديق متخصصة في الأوراق المالية ،العقارات وغيرها من الأصول الاستثمارية.

ويمكن تصنيف صناديق الاستثمار إلى تصنيفات مختلفة بموجب أسس مختلفة (صناديق النمو "المضاربة"،صناديق الدخل ، صناديق الدخل – رأس المال ،الصناديق المتخصصة ،الصناديق المقفلة أو المغلقة ،الصناديق المفتوحة ،صناديق الاستثمار ذات رأس المال المضمون ،صناديق الاستثمار غير المضمونة)[2]

4. مفهوم السياحة:

أ. التعريفات

تعريف منظمة السياحة العالمية" :السياحة هي النشاط الذي يُمارسه الأفراد الذين يسافرون ويقيمون في أماكن خارج بيئتهم المعتادة لفترة زمنية قصيرة، بغرض العمل أو الترفيه أو لأي غرض آخر بخلاف ممارسة أي نشاط مأجور في المكان المقصود[3]".

تعريف المعجم العربي الحديث" :السياحة هي السفر من مكان إلى آخر للتنزه والترفيه".

تعريف موسوعة ويكيبيديا" :السياحة هي مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص لأغراض الترفيه أو العمل أو لأي غرض آخر بخلاف ممارسة أي نشاط مأجور في المكان المقصود. وتشمل السياحة السفر إلى أماكن مختلفة، والقيام بأنشطة متنوعة، مثل مشاهدة المعالم السياحية، وتجربة الثقافات المختلفة، والمشاركة في الأنشطة الترفيهية، وتناول الطعام، والتسوق، وغيرها[4]".

---

(1)- محمد مطر : مرجع سابق، ص82.

(2)- محمد مطر : مرجع سابق، ص82.

(3)-/https://whc.unesco.org/en

(4)- ويكيبيديا:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9

ب. **خصائص السياحة:**

ب.1 . النشاط الاختياري: يُعدّ السفر للسياحة نشاطًا اختياريًا يختاره الفرد بحرية، بدلاً من كونه واجبًا أو ضرورة. السفر المؤقت يُقضي السياح عادةً فترة زمنية قصيرة في المكان المقصود، تتراوح من بضعة أيام إلى بضعة أسابيع. [1]

ب.2. الغرض المتنوع :يُمكن أن يكون غرض السياحة متنوعًا، مثل الترفيه، والعمل، والتعليم، والعلاج، والتجارة، وغيرها.

ب.3. الأنشطة المتنوع: يُمكن أن تشمل السياحة مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل مشاهدة المعالم السياحية، وتجربة الثقافات المختلفة، والمشاركة في الأنشطة الترفيهية، وتناول الطعام، والتسوق، وغيرها.

ب.4. التأثير الاقتصادي: تُعدّ السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العالم، حيث تُساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي

ب.5. التأثير الاجتماعي والثقافي : تُساهم السياحة في تبادل الثقافات والتعرف على الحضارات المختلفة، كما تُساهم في تعزيز التسامح والتفاهم بين الشعوب.

ب.6. التأثير البيئي :تُمكن السياحة من حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، إذا تم إدارتها بشكل مستدام.

التأثير الشخصي :تُتيح السياحة للأفراد فرصة الاسترخاء والاستمتاع وتجربة أشياء جديدة وتوسيع آفاقهم.

التحديات التي تواجه قطاع السياحة:

ب.7. المنافسة :تُواجه دول العالم منافسة قوية في مجال جذب السياح، مما يتطلب تطوير منتجات سياحية مبتكرة وتقديم خدمات عالية الجودة بأسعار مناسبة.

الاضطرابات السياسية :تُؤثر الاضطرابات السياسية والحروب سلبا على السياحة.

ت. **أنواع السياحة:**

تنوعت وتعددت أنواع السياحة لتناسب احتياجات ورغبات المسافرين المختلفة، فمنذ القدم سعى الإنسان لاستكشاف العالم واكتشاف ثقافات جديدة، تاركًا وراءه روتين الحياة اليومية. وسواء كنت تبحث عن الاسترخاء على شاطئ البحر، أو خوض مغامرات مثيرة في قلب الطبيعة، أو استكشاف حضارات عريقة، ستجد نوعًا من السياحة يناسبك[2]

ت.1. السياحة الترفيهية: هي النوع الأكثر شيوعًا من السياحة، وتشمل السفر للترفيه والاسترخاء والاستمتاع بالأنشطة الترفيهية.

---

(2)-. مجلة السياحة العربية :https://alsyahaalarabia.com :

(3)- منظمة السياحة العالمية/https://www.unwto.org :

ت.2.السياحة الثقافية : تشمل السفر لزيارة المتاحف والمواقع التاريخية والثقافية وتجربة ثقافات مختلفة.

ت.3.السياحة العلاجية :تشمل السفر للعلاج الطبي أو الاستشفاء في منتجعات صحية.

ت.4.سياحة الأعمال :تشمل السفر لأغراض العمل، مثل حضور المؤتمرات والمعارض التجارية.

ت.5.سياحة المغامرات :تشمل السفر لممارسة الأنشطة المثيرة، مثل التسلق والتزلج والغوص.

ت.6.السياحة الدينية :تشمل السفر لأداء الشعائر الدينية أو زيارة الأماكن المقدسة.

ت.7.السياحة البيئية :تشمل السفر للاستمتاع بالطبيعة والحياة البرية.

ث. أهمية السياحة:

تعدّ السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم، حيث تُساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي. وتُقدم السياحة العديد من الفوائد للمجتمعات المحلية، مثل تعزيز التبادل الثقافي وحماية البيئة وتحسين جودة الحياة

- **الأهمية الاقتصادية** :تُساهم السياحة بشكل كبير في الاقتصادات المحلية، من خلال خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي .
- **الأهمية الاجتماعية** :تُساهم السياحة في تبادل الثقافات وتوسيع آفاق الأفراد وتعزيز التفاهم بين الشعوب .
- **الأهمية البيئية** :يمكن للسياحة أن يكون لها تأثير إيجابي على البيئة، من خلال حماية الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة .
- **الأهمية الشخصية** :تُساهم السياحة في تحسين الصحة النفسية والجسدية للأفراد، وتُتيح لهم فرصة الاسترخاء واكتشاف أماكن جديدة وتعلم أشياء جديدة.

5.مفاهيم حول الاستثمار السياحي:

يعدّ الاستثمار السياحي من أهم العوامل التي تُساهم في تنمية القطاع السياحي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. ويُشمل الاستثمار السياحي جميع الأنشطة التي تهدف إلى إنشاء وتطوير وتشغيل المنشآت والمرافق السياحية، مثل الفنادق والمطاعم وشركات النقل ووكالات السياحة والسفر.

أ. **تعريف الاستثمار السياحي:**

تعريف منظمة السياحة العالمية" :الاستثمار السياحي هو أي نشاط اقتصادي يُساهم في إنشاء وتطوير وتشغيل المنشآت والمرافق السياحية".

- **تعريف قاموس أكسفورد**" :الاستثمار السياحي هو إنفاق الأموال على تطوير البنية التحتية والمرافق السياحية بهدف الحصول على عائد مادي في المستقبل".
- **تعريف موسوعة بريتانيكا**" :الاستثمار السياحي هو عملية تخصيص الأموال لإنشاء أو شراء أو تحسين الأصول السياحية، مثل الفنادق والمطاعم وشركات النقل ووكالات السياحة والسفر".

هو تخصيص الأموال والموارد لإنشاء وتطوير مشاريع سياحية بهدف تحقيق عائد مادي.يشمل الاستثمار السياحي جميع الأنشطة التي تُساهم في جذب السياح وتقديم الخدمات لهم مثل :

- بناء الفنادق والمنتجعات السياحية.
- إنشاء المطاعم والمقاهي.
- تطوير البنية التحتية السياحية، مثل الطرق والمطارات والموانئ.
- توفير وسائل النقل والترفيه للسياح.
- الترويج للمقصد السياحي.

ب. أهداف الاستثمار السياحي:

- **تحقيق الربح** :يُعدّ تحقيق الربح من أهم أهداف الاستثمار السياحي، حيث يسعى المستثمرون إلى الحصول على عائد مادي من خلال استثماراتهم في القطاع السياحي.
- **خلق فرص عمل** :يُساهم الاستثمار السياحي في خلق فرص عمل جديدة، مما يُساعد على الحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية.
- **تنمية الاقتصاد** :يُساهم الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد من خلال زيادة الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي.
- **تعزيز التبادل الثقافي** :يُساهم الاستثمار السياحي في تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب من خلال التعرف على الثقافات المختلفة وتعلم اللغات الجديدة.
- **حماية البيئة** :يُساهم الاستثمار السياحي في حماية البيئة من خلال تشجيع السياحة المستدامة التي تُراعي استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة.

ت. أنواع الاستثمار السياحي:

- الاستثمار في المشاريع السياحية الكبرى :مثل بناء الفنادق والمنتجعات السياحية والمدن الترفيهية.
- الاستثمار في المشاريع السياحية المتوسطة :مثل بناء المطاعم والمقاهي ومحال التسوق.
- الاستثمار في المشاريع السياحية الصغيرة :مثل بناء بيوت الضيافة والمنتجعات الريفية.

- الاستثمار في البنية التحتية السياحية :مثل الطرق والمطارات والموانئ.
- الاستثمار في وسائل النقل والترفيه :مثل شركات الطيران وشركات النقل السياحي ووكالات السياحة والسفر.
- الاستثمار في الترويج للمقصد السياحي :مثل الإعلانات والتسويق عبر الإنترنت وعروض السفر.

ث. عوامل جذب الاستثمار السياحي:

- **الموقع الجغرافي** :يُعدّ الموقع الجغرافي من أهم عوامل جذب الاستثمار السياحي، حيث تُفضل الدول ذات الموقع الجغرافي المميز، مثل الدول المطلة على البحار أو الدول التي تتمتع بمناخ معتدل.
- **الموارد الطبيعية** :تُعدّ الموارد الطبيعية ،مثل الشواطئ والغابات والجبال ، من أهم عوامل جذب الاستثمار السياحي.
- **المعالم التاريخية والثقافية** :تُعدّ المعالم التاريخية والثقافية ، مثل المتاحف والمعالم الأثرية والمهرجانات الثقافية ، من أهم عوامل جذب الاستثمار السياحي.
- **البنية التحتية السياحية** :تُعدّ البنية التحتية السياحية ، مثل الطرق والمطارات والموانئ ، من أهم عوامل جذب الاستثمار السياحي.
- **الاستقرار السياسي والأمني** :يُعدّ الاستقرار السياسي والأمني من أهم عوامل جذب الاستثمار السياحي، حيث تُفضل الدول المستثمرون الدول المستقرة سياسياً وآمنياً.
- **الحوافز الحكومية** :تُقدم بعض الدول حوافز حكومية لجذب الاستثمارات السياحية، مثل الإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم.

التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي:

- **المخاطر السياسية** :تُعدّ المخاطر السياسية من أهم التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي، حيث قد تؤدي الأحداث السياسية غير المستقرة إلى تراجع الاستثمارات السياحية.
- **المخاطر الاقتصادية** :تُعدّ المخاطر الاقتصادية، مثل الركود الاقتصادي وتقلبات أسعار العملات، من أهم التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي.
- **المخاطر البيئية** :تُعدّ المخاطر البيئية، مثل التلوث وتغير المناخ، من أهم التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي.
- **المنافسة** :تُعدّ المنافسة من أهم التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي، حيث تتنافس

المطلب الثاني:الاستثمار السياحي لتنمية وتطوير الخدمات السياحية

يعدّ الاستثمار السياحي من أهم العوامل التي تُساهم في تنمية وتطوير القطاع السياحي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. ويُشمل الاستثمار السياحي جميع الأنشطة التي تهدف إلى إنشاء وتطوير وتشغيل المنشآت والمرافق السياحية، مثل الفنادق والمطاعم وشركات النقل ووكالات السياحة والسفر.[1]

1- دور الاستثمار السياحي في تنمية وتطوير الخدمات السياحية:

- **توفير منتجات وخدمات سياحية متنوعة** :يُساهم الاستثمار السياحي في توفير منتجات وخدمات سياحية متنوعة تلبي احتياجات ومتطلبات السياح من مختلف الفئات والاهتمامات.
- **تحسين جودة الخدمات السياحية** :يُساهم الاستثمار السياحي في تحسين جودة الخدمات السياحية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتدريب الموظفين وتطبيق معايير الجودة العالمية.
- **زيادة كفاءة الخدمات السياحية** :يُساهم الاستثمار السياحي في زيادة كفاءة الخدمات السياحية من خلال تقليل التكاليف وتحسين الإنتاجية.
- **تطوير البنية التحتية السياحية** :يُساهم الاستثمار السياحي في تطوير البنية التحتية السياحية، مثل الطرق والمطارات والموانئ والمرافق العامة الأخرى، مما يُساهم في تحسين تجربة السياح.
- **خلق فرص عمل جديدة** :يُساهم الاستثمار السياحي في خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات السياحية، مما يُساهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

2-استراتيجيات جذب الاستثمار السياحي لتنمية وتطوير الخدمات السياحية:

- **تحسين بيئة الاستثمار** :تُشمل تحسين بيئة الاستثمار توفير الإعفاءات الضريبية والحوافز الاستثمارية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتوفير الأمن والاستقرار.
- **الترويج للوجهة السياحية** :تُشمل الترويج للوجهة السياحية التسويق للوجهة في الأسواق المحلية والدولية من خلال المشاركة في المعارض الدولية ونشر الإعلانات وتنظيم الرحلات التعريفية.
- **تطوير الموارد البشرية** :تُشمل تطوير الموارد البشرية تدريب الموظفين على تقديم خدمات سياحية عالية الجودة وتعلم اللغات الأجنبية وتعزيز مهاراتهم في التواصل والضيافة.

1 - موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية.

- **الحفاظ على البيئة** :تُشمل الحفاظ على البيئة حماية الموارد الطبيعية ومنع التلوث وتشجيع السياحة المستدامة.
- **المشاركة مع القطاع الخاص** :تُشمل المشاركة مع القطاع الخاص إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع السياحية وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

3-التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي لتنمية وتطوير الخدمات السياحية:

- **المخاطر الاقتصادية** :يمكن أن يتعرض الاستثمار السياحي للمخاطر الاقتصادية، مثل الركود والأزمات المالية.
- **المخاطر السياسية** :يمكن أن يتعرض الاستثمار السياحي للمخاطر السياسية، مثل عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية.
- **المخاطر البيئية** :يمكن أن يتعرض الاستثمار السياحي للمخاطر البيئية، مثل تلوث الهواء والماء والنفايات.
- **المخاطر الاجتماعية** :يمكن أن يتعرض الاستثمار السياحي للمخاطر الاجتماعية، مثل التغيرات الثقافية غير المرغوب فيها.
- **نقص التمويل** :قد يواجه بعض البلدان نقصًا في التمويل اللازم للاستثمار في القطاع السياحي.
- **ضعف البنية التحتية** :قد تعاني بعض البلدان من ضعف في البنية التحتية السياحية، مما يُعيق تنمية وتطوير الخدمات السياحية.
- **نقص المهارات** :قد تعاني بعض البلدان من نقص في المهارات اللازمة لتقديم خدمات سياحية عالية الجودة.

المطلب الثالث : واقع تنمية وتطوير الاستثمار السياحي وانعكاسه على الخدمات السياحية في الجزائر:

تُعدّ الجزائر من الدول التي تمتلك إمكانيات سياحية هائلة، حيث تتمتع بموقع جغرافي متميز على ساحل البحر المتوسط، وتُتمتع بمناخ متنوع وثقافة غنية وتاريخ عريق[1].

1- واقع الاستثمار السياحي في الجزائر:

1- وكالة التنمية السياحية https://portail.mta.gov.dz/contact

شهد قطاع السياحة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحسنًا ملحوظًا، وذلك بفضل الجهود الحكومية المبذولة لجذب الاستثمار السياحي وتطوير البنية التحتية السياحية ، تم سنّ العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار السياحي، مثل قانون الاستثمار السياحي لسنة 2009 وقانون تشجيع الاستثمار الخارجي لسنة 2005 .

،وتم إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المعنية بتنمية وتطوير القطاع السياحي، مثل وزارة السياحة والصناعة التقليدية ووكالة التنمية السياحية و تنفيذ العديد من المشاريع السياحية الكبرى، مثل مشروع قطب سياحي سيدي فرج و مشروع سياحي "الجزائر الجديدة" في وهران .

على الرغم من هذه الجهود، لا يزال الاستثمار السياحي في الجزائر دون المستوى المطلوب، تعاني الجزائر من نقص في عدد الفنادق من فئة الخمس نجوم، كما أن جودة الخدمات السياحية المقدمة لا تزال غير مرضية في بعض الأحيان بالإضافة إلى ذلك لا تزال البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية تُعيق الاستثمار السياحي في الجزائر.

أ– نقاط القوة :

الإمكانيات السياحية الهائلة :تتمتع الجزائر بموقع جغرافي متميز على ساحل البحر المتوسط، وتُتمتع بمناخ متنوع وثقافة غنية وتاريخ عريق.

الاهتمام الحكومي بتنمية السياحة :تُولي الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا بتنمية القطاع السياحي، حيث تم وضع استراتيجية وطنية لتنمية السياحة 2020-2030.

وجود فرص استثمارية جاذبة :تُقدم الحكومة الجزائرية العديد من الحوافز والمزايا لجذب الاستثمار السياحي، مثل الإعفاءات الضريبية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية.

ب– نقاط الضعف :

ضعف البنية التحتية السياحية :تعاني البنية التحتية السياحية في الجزائر من بعض النقاط الضعف، مثل نقص الفنادق والمطاعم ذات الجودة العالية، وضعف شبكة النقل والمواصلات.

نقص التمويل :يعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص التمويل، مما يُعيق تنمية وتطوير المشاريع السياحية.

ضعف التسويق السياحي :لا تُخصص الحكومة الجزائرية ما يكفي من الموارد للتسويق السياحي للوجهة الجزائرية في الأسواق الدولية.

ج– التحديات :

- **المخاطر الأمنية** :تُعدّ المخاطر الأمنية من أهم التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر، خاصة في بعض المناطق.

- **عدم الاستقرار السياسي** :قد يُؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تراجع ثقة المستثمرين في القطاع السياحي.
- **التغيرات المناخية** :قد تُؤدي التغيرات المناخية إلى التأثير على بعض الموارد السياحية، مثل الشواطئ والغابات.

انعكاس الاستثمار السياحي على الخدمات السياحية في الجزائر:

- **تحسين جودة الخدمات السياحية** :يُساهم الاستثمار السياحي في تحسين جودة الخدمات السياحية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتدريب الموظفين وتطبيق معايير الجودة العالمية.
- **زيادة تنوع الخدمات السياحية** :يُساهم الاستثمار السياحي في زيادة تنوع الخدمات السياحية لتلبية احتياجات ومتطلبات السياح من مختلف الفئات والاهتمامات.
- **خلق فرص عمل جديدة** :يُساهم الاستثمار السياحي في خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات السياحية، مما يُساهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة.
- **تعزيز التبادل الثقافي** :يُساهم الاستثمار السياحي في تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب من خلال التعرف على الثقافات المختلفة وتعلم اللغات الجديدة.
- **حماية البيئة** :يُساهم الاستثمار السياحي في حماية البيئة من خلال تشجيع السياحة المستدامة التي تُراعي استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة.

التوجهات المستقبلية للاستثمار السياحي في الجزائر:

- **التركيز على السياحة المستدامة** :تُولي الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا بتنمية السياحة المستدامة، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة وحماية البيئة.
- **تطوير السياحة الثقافية** :تُعدّ السياحة الثقافية من أهم روافد السياحة في الجزائر، حيث تُسعى الحكومة إلى تطوير هذا النوع من السياحة من خلال ترميم المواقع الأثرية والتاريخية وتنظيم المهرجانات الثقافية.
- **تطوير السياحة الرقمية** :تُدرك الحكومة الجزائرية أهمية السياحة الرقمية، حيث تُسعى إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع السياحي.
- **جذب الاستثمار الأجنبي** :تُسعى الحكومة الجزائرية إلى جذب الاستثمار الأجنبي لتنمية القطاع السياحي، حيث تم وضع العديد من الإجراءات لتسهيل دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق الجزائرية.

الفصل الثاني

أثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 1990-2022

تمهيد:

تتمتع الجزائر بإمكانيات ومقومات سياحية دائمة ومتنوعة تجعلها قبلة للتدفقات السياحة والتي تعتبر مصدر للعملة الصعبة من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات.

وللإحاطة بأهمية الاستثمار في السياحة كونه له اثر في النهوض بالاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي في الجزائر حاولنا تبيان اثر الاستثمار السياحي على الميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2022 حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الاول : الإمكانيات السياحية في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.
- ✓ المبحث الثالث: منهجية الدراسة القياسية وأهم نتائجها.

المبحث الأول: الإمكانيات السياحية في الجزائر

تتجسد الإمكانيات المادية في البنية التحتية كهياكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة، وتوفير سهولة الحركة وربح الوقت والجهد.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية للسياحة الجزائرية

تتنوع الإمكانيات الطبيعة للسياحة الجزائرية بين المعطيات الجغرافية والطبيعة التي تتمتع بها الجزائر في مختلف مناطقها عبر كامل التراب الوطني ومنها الموقع الجغرافي والتضاريس، بالإضافة الى المناخ السائد وتنوعه، وتشكل الحمامات المعدنية الطبيعة جزءا مهما من المعطيات الطبيعة للسياحة الجزائرية، وهذه الإمكانيات الطبيعة تتنوع و تختلف ما يؤدي الى تنوع السياحة في البلاد، وبالتالي مساهمتها في جعل الجزائر بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، وقادر على منافسة البلدان السياحية في العالم.

1. المعطيات الجغرافية: تلعب المعطيات الجغرافية دورا هاما ورئيسيا في تطوير السياحة، فالموقع الجغرافي المهم يجعل من البلد نقطة التقاء بين البلدان، وتنوع تضاريس البلد يؤدي الى تنوع أنشطتها السياحية، اما المناخ السائد في البلد فيؤثر في طول فترة السياحة خلال السنة، وبالنسبة للجزائر فان معطياتها الجغرافية سوف نتطرق اليها من خلال.

أ. **الموقع الجغرافي:** تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وافريقيا و البحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية و الثقافية[1].

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية و خصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أمريكا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم^2، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا و الجمهورية العربية الصحراوية، ويحدها من الجنوب مالي والنيجر.

تقع الجزائر بين خطي 18و30 من خط العرض العرض الشمالي، وبين 09 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي، اذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي ب1900كلم، وامتدادها الشرقي الغربي 1200كلم.

ب. **المناخ:** يتنوع المناخ في الجزائر الى[2]:

1 كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، العدد الأول، ص215.

2المرجع نفسه، ص218.

- **المناخ المتوسطي**: ويشمل المناطق الساحلية من الشرق الى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر ب18°م من افريل الى شهر أكتوبر، وتبلغ درجة حرارة ذروتها خلال شهري جويلية واوت حيث تصل الى 30°م.
- **المناخ شبه القاري**: يسود في مناطق الهضاب العليا ويتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من شهر أكتوبر الى شهر ماي، وتصل درجة الحرارة فيه أحيانا الى اقل من الصفر في بعض المناطق، اما في باقي اشهر السنة فيتميز بالحرارة والجفاف، وتصل درجة الحرارة الى اكثر من 30°م.
- **المناخ الصحراوي**: يسود في المناطق الجنوب والواحات، ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي الى شهر سبتمبر،حيث تصل درجة الحرارة أحيانا الى اكثر من 40°م، اما باقي اشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السواح في فصل الشتاء.

ت. **التضاريس**: تمتلك الجزائرعدة أنواع من التضاريس المتباينة، حيث نجد في الشمال سهول التل الجزائري (سهل متيجة، وهران وعنابة)، ثم نجد حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، حيث نجد جبال شيليا بالاوراس في الناحية الشرقية، اذ يبلغ ارتفاعها حوالي2328 متر، ونجد كذلك قمة لالا خديجة بجبال جرجرة حيث يبلغ ارتفاعها حوالي 2308 متر، اذ يمكن استغلال هذه التضاريس في تطوير السياحة الجبلية، حيث تملك خاصية الجذب السياحي من روعة الطبيعة وكثافة غباتها وسقوط الثلوج الذي يميز هذه التضاريس، خاصة في منطقة الشريعة بولاية البليدة وتيكجدة بولاية البويرة، ونجد كذلك منطقة تاغيلان بولاية تيزي وزو، وتحتوي هذه الجبال على ثروة حيوانية وطيور متنوعة.

ونجد الجنوب الاطلس الصحراوي يحتوي على عدة واحات تتميز بغابات النخيل وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ونجد كذلك منطقة الاهقار بولاية تمنراست والتي تحظى بأهمية كبيرة في التراث الطبيعي للجزائر، حيث تتميز بجبالها الشاهقة اذ يوجد بها قمة تاهات بارتفاع قدره حوالي 2918 متر، بالإضافة الى وجود بهذه المنطقة بقايا حيوانية ونباتية شاهدة على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور القديمة تعود الى اكثر من 10 الاف سنة، وتتمتع السياحة الجزائرية بمجموعة من الحظائر الوطنية حيث نجد[1]:

- الحظيرة الوطنية للقالة التي تتربع على مساحة 78 الف هكتار، وتقع في اقصى الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، وتضم ثلاث محميات تحتوي على 50 نوعا من الطيور، إضافة الى أنواع اخري من الحيوانات النادرة
- حظيرة جرجرة ومساحتها 18.500هكتار، وتقع في قلب الاطلس التلي، وتبعد حوالي 50 كلم عن العاصمة، وتستقر بها الثلوج لمدة ثلاث اشهر (ديسمبر،جانفيوفيفري)
- حظيرة الطاسيلي و مساحتها 100الف هكتار، وتقع في اقصى الجنوب للوطن، ويميزها الطابع الاثري وتحوي الكثير من النقوش والرسومات الصخرية، وهي مصنفة كتراث عالمي

1 سليمان ناصر، قطاع السياحة في الجزائر–الواقع ومتطلبات التأهيل، ولاية غرداية نموذجا، الملتقى العلمي الثامن حول تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر، ص 02.

➢ حظيرة بلزمت في باتنة مساحتها 600هكتار، وحظيرة تازا في جيجل مساحتها 300 هكتار، بالإضافة الى حظيرة قوراية في بجاية مساحتها 100 هكتار.

ث. الحمامات المعدنية: هناك العديد من الحمامات والمحطات المعدنية موزعة عبر انحاء الوطن، حيث بينت احدى الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يرتكز اغلبها في الشمال، والتي تتميز بخاصيات علاجية مؤكدة[1]، كما سمحت التحاليل الفيزيائية بتحديد خصائص كل منبع من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية، اذ توجد اربع أنماط للمنابع[2]:

- منابع مياه ذات حرارة منخفضة.
- منابع مياه ذات حرارة متوسطة.
- منابع مياه ذات حرارة مرتفعة.
- منابع مياه ذات فائدة علاجية.

كما صنفت حسب طبيعتها الكيميائية الى:

- 185مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية محلية.
- 11مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

ومن بين هذه الحمامات المعدنية نجد[1]:

حمام الصالحين: ويقع في بلدية الحامة 07 كلم عن عاصمة محافظة خنشلة، ويعود نشاته الى العصر الروماني، اذ يتميز بمياهه الساخنة 70 درجة مئوية و تركيبة مياهه الكيميائية تعطيه الخصائص العلاجية لامراض الروماتيزم وامراض الجهاز التنفسي والامراض الجلدية، ويقع في منطقة غابية ومناخ ملائم.

➢ حمام قرقور: ويقع حوالي 50 كلم من عاصمة سطيف، اذ ان الظروف المناخية مواتية لعلاج بعض الامراض كامراض الروماتيزم والامراض الجلدية و امراض النساء، ويصنف حمام قرقور في المرتبة الثالثة عالميا بعد حمامات المانيا و تشيكوسلوفاكيا من حيث نوعية تدفقه، اذ تقدر بسرعة 8 لتر في الثانية، بدرجة حرارة تصل الى 48 درجة مئوية، ويعرف كذلك باسم حمام سيدي الجودي.

➢ حمام السخنة: يقع على بعد 56 كلم من مدينة سطيف و80 كلم من مدينة باتنة، مياه الحمام تحتوي على الكلوريد الصوديوم ودرجة مياهه 42 درجة مئوية، التي تعالج امراض الروماتيزم والامراض الجلدية.

1 الديوان الوطني، الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجزائر سياحة، العدد 33، دون سنة نشر، ص14.

2 الديوان الوطني للسياحة، الخدمات المعدنية الجزائرية، نشره 2007.

1belkacemhaddar, role socio- économique du turisme en algerie, édition oqu, 1988, p48.

➢ حمام زلفانة: تم انشاء حمام زلفانة عام 1986 عندما تم انشاء طريق السريع رقم 49، وبعدها ادرك سكان المنطقة أهمية حمام زلفانة من خلال الاثار العلاجية لمياهه الساخنة، ويقع بولاية غرداية وله العديد من الينابيع الساخنة ذات صفات متميزة الى حدد ما.

➢ حمام ملوان: ويقع على بعد 37 كلم عن الجزائر العاصمة، في منطقة تسمى بوقرة و يتميز بينابيعه الساخنة في مرتفعات جبال الاطلس ومميزاته المختلفة، حيث يقصدونه السكان من اجل التداوي من بعض الامراض الجلدية وبعض أنواع الأورام، وداء الالتهاب العظام والمفاصل، وهناك من يأتي من اجل معالجة العقم، وقد تدهورت وضعية الحمام كثيرا في سنوات الثمانينات لعدم الاعتناء به، خاصة من قبل المحافظات الغربية المحاورة، غير ان فترة الازمة الأمنية قطعت عن الحمام رواده الامر الذي جعل المحيط الطبيعي للحمام يعود الى عهده الأول، ويمكن ان يكون حمام ملوان قطبا سياحيا وثقافيا جيدا اذا احسن استغلاله.

➢ حمام ريغة بولاية عين الدفلى 170 كلم غرب العاصمة والممتد عبر السلسلة الجبلية زكار، يعتبر من بين اهم الحمامات التي تزخر بها الجزائر،حيث اكتسب هذا الحمام السياحي شهرة فاقت حدود الولاية لتصل الى الولايات المجاورة لها، الامر الذي جعل منه قبلة للباحثين عن الراحة النفسية والعلاج الطبيعي، حيث يعرف اقبالا من طرف سكان الوسط الجزائري خلال الأيام الربيعة، لاسيما العاصمة، تيبازة، البليدة ، المدية وبومرداس، حيث تصل درجة حرارة مياهه الى 68 درجة مئوية من المنبع و55 درجة مئوية بين وصولها الى المسبح، وقد تم اكتشاف هذا المنبع منذ عدة قرون، اذ تحتوي مياهه على الحديد والكبريت مما يجعلها ذات فائدة كبيرة لجسم الانسان.

➢ حمام الكسانة (حمام الفراقسة): يقع حمام الكسانة في الجهة الشرقية لبلدية الهاشمية ولاية البويرة، يعتبر هذا الحمام قبلة للزاور الذين كانوا يقصدونه من مختلف انحاء الوطن ولاسيما العاصمة، له موقع وسط غابة الكسانة الكثيفة ذات المناظر الطبيعة المتميزة، ويتميز بمياهه الساخنة الممزوجة بالكبريت كما يؤكده اهل الاختصاص، شهد حمام الكسانة عزلة كبيرة اثناء الازمة الأمنية، وبعد نهاية هذه الازمة فكرت السلطات الولائية في إعادة فتح الحمام من جديد، حيث منحت الاشغال لاحد المستثمرين الخواص من اجل بناء مركب سياحي يتكون من حمام وفندق وجناح خاص بالتداوي، لكن هذه الاشغال لا تزال تسير بوتيرة بطيئة جدا وتوجد مجموعة من الحمامات المعدنية الأخرى وهي بوغرارة بولاية تلمسان 600 كلم غرب العاصمة، حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت 400 كلم غرب العاصمة ، وحمام بوحنيفية بولاية معسكر، حمام ربي بولاية سعيدة في الغرب، حمام المسخوطين بولاية قالمة حمام الشارف بولاية الجلفة 300 كلم جنوب العاصمة.

وفي الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة 500 كلم شرق العاصمة ، واما عن محطة العلاج بمياه البحر فهي منشاة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج 30 كلم غرب العاصمة، اذ يتردد على هذه المحطة الالاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة، وتمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال

على حالتها الطبيعة ما يفوق 60 % من المنابع المحصاة، وتشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة عرضا سياحيا حمويا تنافسيا.أنواع السياحة في الجزائر:

يمكن التمييز بين اربع أنواع للسياحة في الجزائر حيث نجد السياحة الساحلية، السياحة الجبلية والسياحة الصحراوية، بالإضافة الى سياحة الحمامات المعدنية، ولكل نوع من هذه الأنواع خصائص ومميزات خاصة به.

- **السياحة الساحلية:**

وجود هذا النوع من السياحة مرده الى الساحل الجزائري الذي يمتد على طول 1200 كلم والذي يتميز بشواطئ ذات مناظرجميلة وغابات كثيفة، وسلاسل جبلية متنوعة، وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية الا ان فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لاسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة اتجاه السياحة في الجزائر وغياب المنافسة و تهميش القطاع الخاص وقلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، وهذا حتى يلعب هذا النوع من السياحة دوره لابد من توفر مايلي[1]:

- الحفاظ على نظافة الشواطئ واشعارالسواح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة.
- الحيلولة دون حدوث سلوكيات منافية للآداب العامة من السياح ومن عامة الناس.
- انشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدروس، بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسيرها وتوفير الامن فيها.
- توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفق المقاييس المعمول بها دوليا.
- توفير محالات تجارية يعرض كل ما يحتاج اليه السائح.
- انشاء ملاعب للرياضات بهدف جذب السياح.

- **السياحة الجبلية:**

اذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب اعداد معتبرة من السياح، فان الامر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، خاصة عند تدهور الأوضاع الأمنية، من هنا فان التفكيرفي استراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب ان تكون اليوم، وتحتوي المناطق الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعة الخلابة والمغارات والكهوف التي اوجدتها

1 عبد الكريم عون، جغرافية الغذاء في الجزائر، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص163.

الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة[2]، وأصبحت النظرة الى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة (البويرة)وتلاغيلف (تيزي وزو) والشريعة (البليدة).

ويوجد هناك سببين اساسين لتصنيف السياحة الجبلية، أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر، حيث ان كميات الثلوج المتساقطة محدودة جدا مما يجعل استغلالها ظرفي، وثانيهما انه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق بالثلج فقط، اذ خبايا المناطق الجبلية لا تقتصرعلى المغارات والكهوف فحسب وانما هناك ثروات اخري لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيورالنادرة والينابيع المائية العذبة، والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاءا.

وفي الواقع لا تحتاج السياحة الجبلية الى استثمارات ضخمة و هياكل مكلفة، مثلما هو الحال للسياحة الساحلية، وانما يكفي ان تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الاشهار وتقديم الأشرطة حول هده المواقع وضمان سلامة السياح.

- السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة حوالي 87% من التراب الوطني وتمتد من اسفل السفوح الجنوبية لجبال الاطلس الصحراوي الذي يمثل الحدود الطبيعة بين الصحراء جنوبا والهضاب العليا شمالا، اذ تعد الصحراء الجزائرية من احسن المساحات الشاسعة العذراء في العالم، حيث تعد المنتوج السياحي المهم الذي يمكن ان يسمح للجزائر باختراق السوق العالمية للسياحة بقدرة تنافسية عالية[1]، اذ تتمتع بكل المقومات الضرورية لاقامة سياحة ناجحة ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر ارجائها و مبانيها المتميزة بهندستها والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار، حيث تتجلى أهمية الطاسيلي الشاهدة على الحضارة الراقية والمجسدة في الرسوم المنقوشة على صخور لا زالت تروى للأجيال المتعاقبة حكايات شيقة وانماط عيش متميزة للإنسان الترقي، في تلك الأزمنة الضاربة في أعماق التاريخ، وثمة عامل اخر يلعب دورا حيويا

في تنشيط الحركة السياحية والتظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفينة الصحراء (الجمال)، التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته ولركوبه.

2 صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط الاندماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، المرجع السابق، ص05.

1 حداثة أسماء، دحماني موسى، تسويق المنتوج السياحي الصحراوي الجزائري في ظل التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر، ص06.

المطلب الثاني: المقومات التاريخية للسياحة الجزائرية

يعتبر موقع "التاسيلي" من أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر، الذي يعتبر من أهم المواقع من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه الى 6000 سنة قبل الميلاد، وتبرز أهميته من خلال حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة، وقد تم تسجيله تراثا عالميا من طرف منظمة اليونيسكو للتراث العالمي سنة 1982، حيث يحتوي على أكثر من 15 ألف لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء(1).

ويشمل التراث الحضاري للجزائر على رصيدا من المتاحف أهمها "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة، الذي يعتبر من أقدم المناطق في الجزائر، حيث تم انشاءه سنة 1852م، ائ يعتبر كنواة تجمع به كل القطع الأثرية التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق الجزائري، والتي تعود الى حضارات تعاقبت على تاريخ هذه المنطقة، اذ تعتبر كمرجع للباحثين والطلبة(2).

بالإضافة الى أن هناك مجموعة من المتاحف منها:(3)

- ✓ متحف "باردو" الوطني يوجد بالجزائر العاصمة وتعرض به حفريات من أصل الشعوب، وأخرى تعود الى ما قبل التاريخ.
- ✓ المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة، ويضم تقاليد وفنون شعبية بالإضافة الى معروضات عن الصناعة التقليدية.
- ✓ متحف "تيمقاد" يوجد بولاية باتنة يضم قطعا من الفسيفساء وأثار قديمة منها أسلحة قديمة وتماثيل ونقود، تم انشاؤها من طرف الامبراطور ترجان عام 100م، اذ تعتبر المدينة الأثرية "تاموقادي" من أواخر المستعمرات الرومانية بافريقيا، والتي ظلت تحتفظ بهيكلها ومختلف مرافقها لتعكس حياة حضارة كانت قبل ما يقارب 19 قرن، ما يجعلها تحفة نادرة تجذب اليها السياح من مختلف أنحاء العالم، وتعود تسميتها الى MarcianatriAnathamugadi وهو اسم شقيقة الامبراطور ترجان، وهناك موقع "تيمقاد" الذي كان يعرف باسم "تاموقادي"، ويشمل الموقع الأثري الروماني على عدة هياكل تتمثل في مسرح كبير يقام به "مهرجان تيمقاد الدولي" للغناء كل سنة، وقوس نصر القائد

(1) -نور الدين بازين، التراث العالمي في منطقة المغرب العربي موروث حضاري غني، على الموقع http://www.arabtimes.com/AAAA/july/144.html

(2)-التراث-الثقافي-2/المؤسسات/المتاحف/65-المتحف-الوطني-سيرتا-قسنطينة https://www.m-culture.gov.dz/index.php/ar/ يوم 2022/2/4 الساعة 11.40.

(3)الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للاشهار، 1989، ص348.

"ترجان" والسوق والقصر الذي شيده البزنطيون، اذ سجل هذا الموقع تراثا عالميا[1] سنة 1982، ويوجد على بعد 37 كلم من مدينة باتنة.

من أهم مكونات المدينة الأثرية نجد[2]:

- قوس ترجان بني في الفترة (211-193م)، ويعد من أهم الهياكل القائمة في المدينة.
- المسرح: تم بناءه سنة 168م، يقدر طول خشبته ب30م وعرضه 05م، بفصل بينهما وبين المدرجات جدار صغير.
- معهد الكابيتول: طوله 90م وعرضه 70م، ويحيط بالمعبد أروقة.
- المكتبة العامة: قاعة المكتبة على شكل نصف دائرة قطرها 12م، ويحيط بالقاعة 03 مدرجات صغيرة.
- الساحة العامة: طولها 52م وعرضها43م، وهي بمثابة مركز المدينة محاطة بحجارة زرقاء مستكيلة الشكل، ويحيط بها رواق مغطى.
- الأسواق: وهي من بين الاستخدامات التي ميزت المدن الرومانية، وهناك العديد منها في مدينة تامو قادي.
- الحمامات: كانت بمثابة أماكن الترفيه والاستجمام، ومن أشهرها الحمام الشمالي الكبير الذي تقدر مساحته 8685م^2 والحمام الجنوبي الكبير.
- المتحف الوطني للجهاد بالجزائر العاصمة، يتم عرض فيه أثار عن الثورة التحريرية.

بالإضافة الى وجود أعياد شعبية عريقة منها "حي القصبة" في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، والتي تعتبر احدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطة، اذ تم تسجيل هذا الموقع تراثا سنة 1992، ويوجد أيضا "وادي ميزاب" بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه الى القرن العاشر ميلادي، يحيط به قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، اذ تم تسجيله تراثا عالميا سنة 1982.

تعتبر "قلعة بني حماد" من المواقع الأثرية في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على أثار رومانية كالأصوار والقبور القديمة وأثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة، وتقع قلعة بني حماد بمدينة بجاية وسجلت كتراث عالمي سنة 1980، ويوجد بالجزائر العاصمة "دار عزيزة" وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال ضيوف القصر، اذا تمثل نموذجا لتصميم البيت الجزائري الأصيل يتضمن فناءا واسعا في عهد "الباي لارباي" التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من 04 قرون مضت، وأيضا "الجامع الكبير" الذي يعتبر من أكبر مساجد العاصمة، تم بناءه

(1)- عبد الله ومحمد المبلي، تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988، ص201.

(2)-عنون نور الدين وحجيرة الياس، واقع التنمية السياحية، الجهودات الإنمائية والممارسات الاجتماعية، دراسة حالة مدينة تيمقاد، الجزائر، الملتقى الوطني حول "السياحة في الجزائر الواقع والأفاق"، المركز الجامعي البويرة، يومي11-12 ماي 2010، ص06

من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر في مدينة تيبازة وهي من المدن الرومانية العتيقة وتقع في الجهة الغربية للجزائر العاصمة[1].

المطلب الثالث: المقومات الفندقية للسياحة الجزائرية

أصبحت الجزائر في نهاية 2020 تتمتع ب1231 مؤسسة فندقية توفر 107420 سرير، واذا قارناها مع سنة 2008 التي تعد سنة انطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث نجد أن الحضيرة الفندقية في الجزائر كانت تتوفر على 85876 سرير، أي بزيادة 21544 سرير وبنسبة نمو 25%، ويمكن تخليص ذلك في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم(02): عدد الأسرة المحققة حسب نوع السياحة وطبيعة المستثمر

عدد الأسرة المحققة حسب نوع السياحة			عدد الأسرة المحققة حسب طبيعة المستثمر		
طبيعة المؤسسات الفندقية	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الاسرة	طبيعة القطاع المستثمر	عدد المؤسسات	عدد الأسرة
حضرية	903	66155	عام	65	18613
ساحلية	231	30500	خاص	1104	82301
صحراوية	56	4780	جماعات محلية	54	3134
حموية	22	4102	المختلط	08	3372
مناخية	19	1883	**المجموع**	**1231**	**107420**
المجموع	**1231**	**107420**			

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية بتصرف

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تقسيم المؤسسات الفندقية الى نوعين كما يلي[1]:

- **المؤسسات الفندقية حسب نوع السياحة التي أنشئت من أجلها:** من خلال الجدول تأتي السياحة الحضرية ب903 مؤسسة فندقية بعدد أسرة اجمالي يعادل 66155 سرير بنسبة 61.58% من اجمالي عدد الأسرة، وتأتي في المرتبة الثانية السياحة الساحلية ب231 مؤسسة فندقية بقدرة إيواء 30500 سرير يمثل نسبة 28.39% من اجمالي الأسرة، ثم تليها السياحة الصحراوية ب56 مؤسسة بسعة 4780 سرير، ثم السياحة الحموية ب22 فندق توفر 4102 سرير، وفي الأخير نجد السياحة المناخية ب19 مؤسسة فندقية، قدرتها الايوائية تصل الى 1883 سرير.

(1)-ministere de tourisme, sept sites algeriensfiguent patrimoine culturel de l'uniesco.op-cit, p21.

(2) خالفي علي، خيري محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد الأول، 2019، ص331.

(3) خالفي علي، خيري محمد، المرجع السابق، ص332.

المؤسسات الفندقية حسب قطاع المستثمر: من خلال الجدول نجد القطاع الخاص استحوذ على أغلب المؤسسات الفندقية ب1104 مؤسسة فندقية تمثل 89.68% من اجمالي المؤسسات الفندقية، كما يقدر استيعابها 82301 سرير، تمثل بذلك 76.61%من عدد الأسرة الإجمالي، وبالتالي القطاع العام في المرتبة الثانية ب65 مؤسسة فندقية وتوفر 18613 سرير، تليها الجماعات المحلية ب54 مؤسسة فندقية تعمل على توفير 3134 سرير، وفي الأخير نجد الاستثمارات المختلطة ب08 مؤسسات فندقية تحقق حجم إيواء يساوي 3372 سرير.

المبحث الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقة الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأن غياب صفة الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكل الانحدار الزائف، إذ نقول عن السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباين مستقل عن الزمن، أي أنها تحقق الشروط التالية[1]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(x_t) = \mu, t \in Z$؛
- يجب أن يكون التباين منتهي وثابت عبر الزمن $V(x_t) = \delta_x^2 = \gamma_0 < +\infty, t \in Z$؛
- التباين بين قيمتين لنفس المتغير مستقل عن الزمن $\text{cov}(x_{ti}, x_{t\pm h}) = \gamma_h, t \in Z, h \in Z$؛

أو بتعبير آخر تعتبر السلسة الزمنية مستقرة إذا كانت خالية من مركبة الاتجاه العام والمركبة الفصلية، ولا على أي تغير بتغير الزمن.

هناك العديد من الطرق المستخدمة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وقد اعتمدنا في دراستنا على اختبار ديكي –فولر المطور.[2]

لاعتبار أن اختبار ديكي- فولر البسيط صالح فقط لنماذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى إضافة إلى إهمال احتمال ارتباط الأخطاء، لهذا فقد قام كل من ***Dickey& Fuller*** بتوسيع وتطوير هذا الاختبار وذلك من أجل تدارك تلك النقائص، حيث يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج الموضحة كالتالي:

$$\begin{cases} (4)\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_j \Delta y_t + \varepsilon_t \\ (5)\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_j \Delta y_t + c + \varepsilon_t \\ (6)\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_j \Delta y_t + c + bt + \varepsilon_t \end{cases}$$

1 Pour plus de détails voir :

- *Terence C. Mills,* ***Time SeriesEconometrics - A Concise Introduction****-, Palgrave Macmillan, England, 2015, P06.*
- *Gourieroux. C, Monfort. A,* ***Séries Temporelles et Modèles Dynamiques****, Economica, Paris.1990, P 152.*

2 Pour plus de détails voir :

- *Dickey. D, Fuller. W,* ***The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time SeriesWith a unit Root****,Econometrica, n° 49, N-Y, 1981, PP 1057-1072.*

بعد تقدير النماذج الثلاثة بطريقة المربعات الصغرى العادية يتم اختبار الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 \\ H_1 : \lambda \neq 0 \end{cases}$$

ويكون قرار قبول أو رفض فرضية العدم وذلك بمقارنة القيمة الحرجة في الجداول الاحصائية المقترحة من طرف ديكي- فولرمع نتائج احصائية الاختبار:

$$ADF_{\tau} = \frac{\hat{\lambda}}{SE(\hat{\lambda})}$$

إذا كانت $ADF_{\tau} \geq ADF_{tab}$ في أحد النماذج الثلاثة فيتم قبول الفرضية $H_0 : \lambda = 0$ أيوجود جذر الوحدة وعدم استقرار السلسلة.

الفرع الأول:اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوي.

سنقوم بدراسة استقرارية سلسة الاستثمار السياحيINVT، سلسة ميزان المدفوعاتBTC، بالاعتماد على اختبار ADF عند المستوى، باستعمال برنامج *EVIEWS* تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (03):دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

دراسة استقرارية السلسلة ***INVT*** عند المستوي						
المتغيرات	**النموذج**	ADF_{τ}	ADF_{tab}			***Prob***
			%1	**%5**	**%10**	
INVT	**ثابت فقط**	0.252509	-2.647120	-1.952910	-1.610011	0.7524
	ثابت وقاطع	-0.998185	-3.679322	-2.967767	-2.622989	0.7404
	ثابت واتجاه وقاطع	-2.032947	-4.309824	-3.574244	-3.221728	0.5596
دراسة استقرارية السلسلة *BTC* عند المستوي						
المتغيرات	**النموذج**	ADF_{τ}	ADF_{tab}			***Prob***
			%1	**%5**	**%10**	
BTC	**ثابت فقط**	-2.018276	-4.296729	-3.568379	-3.218382	0.5681
	ثابت وقاطع	-1.435545	-3.679322	-2.967767	-2.622989	0.5511
	ثابت واتجاه وقاطع	-1.029048	-2.647120	-1.952910	-1.610011	0.2660

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*.

من خلال نتائج جدول اختبار جذر الوحدة الذي يبين لنا أنه لايمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة،بالنسبة لكل من سلسة الاستثمار السياحيINVT، وسلسلة ميزان المدفوعات BTCأي أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى حيث كانت القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة المستخرجة من جدول (*Mackinon*) عند مستوى دلالة (1%)، (5%) و(10%) وبالتالي نطبق عليها الفرق الأول ونقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

الفرع الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول.

بعد دراسة استقرارية كل من سلسة سلسةالاستثمارالسياحيINVT،وسلسلةميزان المدفوعاتBTC، بالاعتماد على اختبار ADF بعد إجراء الفروقات الأولى، باستعمال برنامج *EVIEWS* تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (04): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

دراسةاستقراريةالسلسلة***INVT***عند الفرق الأول						
المتغيرات	**النموذج**	ADF_{τ}	ADF_{tab}			***Prob***
			%1	**%5**	**%10**	
DINVT	**ثابت فقط**	-3.061841	-4.309824	-3.574244	-3.221728	0.1339
	ثابت وقاطع	-3.121209	-3.679322	-2.967767	-2.622989	0.0360
	ثابت واتجاه وقاطع	-2.910134	-2.647120	-1.952910	-1.610011	0.0051
دراسة استقرارية السلسلة *BTC* عند الفرق الأول						
المتغيرات	**النموذج**	ADF_{τ}	ADF_{tab}			***Prob***
			%1	**%5**	**%10**	
DBTC	**ثابت فقط**	-8.064537	-4.309824	-3.574244	-3.221728	0.0000
	ثابت وقاطع	-7.473708	-3.679322	-2.967767	-2.622989	0.0000
	ثابت واتجاه وقاطع	-7.598176	-2.647120	-1.952910	-1.610011	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*.

عند فحص المتغيرات عند الفرق الأول تبين أنه يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة، للفروق من الدرجة الأولىبالنسبة لكل من سلسة سلسة الاستثمار السياحيDINVT، وسلسلة ميزان المدفوعاتDBTCحيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة المستخرجة من جدول (*Mackinon*)عند مستوى دلالة (1%)، (5%) و(10%) ممايعني أنها كلها مستقرة بعد أخذ الفروقات الأولى.

المطلب الثاني: العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

الفرع الاول: تحديد فترة الإبطاء.

يتم تحديد أو اختبار عدد فترات الإبطاء الملائمة والتي تقوم على أساس أقل قيمة لمعايير(*Schwarz(SC)، Akaike (AIC)*. وفق ما يلي:

- **معيار*Akaike***:يعد هذا المعيار الأكثر استعمالا والذي يهدف إلى تصغير التباين مقارنة بالزيادة في معلمات النموذج حيث تتم المفاضلة بين النماذج حسب أصغر قيمة له وهو يعطى وفق العلاقة التالية:

$$AIC = \hat{\sigma}^2 \exp\left[2\left(\frac{p+q}{N}\right)\right]$$

حيثتمثل(p,q) عدد المعلمات المقدرة في النموذج.

- **معيار*Schwarz***: اقترح هذا المعيار من طرف *Schwarz*حيث تتم المفاضلة بين النماذج حسب أقل قيمة له وهو يعطى وفق الصيغة التالية:

$$SC = Ln\left(\hat{\sigma}^2\right)\left(\frac{p+q}{N}\right)Ln(N)$$

الجدول التالي يوضح عدد فترات الإبطاء المثلى حسب كل معيار:

الجدول رقم(05):نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-101.0995	NA	4.198023	7.110313	7.204609	7.139846
1	-49.88297	91.83661	0.161982	3.853998	4.136887	3.942595
2	-42.66988	11.93892*	0.130499*	3.632405*	4.103887*	3.780067*

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*.

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم05 أن أقل قيمة لمعيار AICهي(3.622705) والتي تقابل التأخير الرابع($k=2$)وعليه سيتم الاعتماد على هذه الفترة في اختبار السببية باستعمال ($Toda-Yamamoto\ Causality$).

الفرع الثاني: اختبار السببية (*Toda-Yamamoto Causality*).

تعد منهجية $Granger$ لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الأكثر استعمالا وانتشارا والتي تمكننا من معرفة العلاقة بين هذه المتغيرات، حيث أنه يمكننا القول بأن هناك المتغيرXيسبب المتغيرY في الفترة t بمفهوم $Granger$ إذا كان:

$$E(Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}) \neq E(Y_t / Y_{t-1})$$

ومن أهم شروط استعمالها هو استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وخاصة عند المستوى، لهذا اقترح كل من ($Toda\&\ Yamamoto$)منهجية جديدة والتي تعتمد على معادلة$Granger$وتم تطويرها بإضافة الفترات المتباطئة للمعادلة. كما أن اختبار السببية.($Toda-Yamamoto\ Causality$)يستخدم السلاسل الزمنية ذات درجات تكامل مختلفة $I(0)$،$I(1)$ أو حتى $I(2)$ حيث يعتمد على الخطوات التالية:

- تحديد أعلى درجة تكامل بين السلاسل الزمنية d_{max}؛
- تحديد فترات الإبطاء المثلى k وذلك بالاعتماد على أحد الاختبارات ($AIC\ ,\ SC,\ HQ$)؛
- تقدير نموذج $VAR(k+d_{max})$ وهي طريقة مطورة لاختبار $Wald$.

من الشروط الأساسية لتطبيق منهجية $Toda-Yamamoto\ Causality$ أن لا تفوق درجة تكامل بين السلاسل الزمنية d_{max}فترات الإبطاء المثلى k،للتوضيح إذا كنا بصدد دراسة العلاقة السببية بين سلسلتين $(h_t ; m_t)$وفق منهجية $Toda-Yamamoto$ يجب علينا تقدير نموذج $VAR(k+d_{max})$ على النحو التالي:

$$\begin{cases} h_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k} \alpha_{1i} h_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{\max}} \alpha_{2j} h_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_{1i} m_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{\max}} \alpha_{2j} m_{t-j} + u_{1t} \\ m_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_{1i} m_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{\max}} \beta_{2j} m_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \beta_{1i} h_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{\max}} \beta_{2j} h_{t-j} + u_{2t} \end{cases}$$

يستند الاختبار على احصائية $Wald$ التي يتم توزيعها وفقا لـ χ^2 حيث يختبر الفرضيات التالية:

$$H_0 : \alpha_{1i} = 0 \left(\chi_c^2 < \chi_t^2 ; p-value\ \chi^2 > 5\%\right) : m_t\ ne\quad cause\quad pas\ h_t$$
$$H_0 : \beta_{1i} = 0 \left(\chi_c^2 < \chi_t^2 ; p-value\ \chi^2 > 5\%\right) : h_t\ ne\quad cause\quad pas\ m_t$$

يتم اختيار الفجوات الزمنية بواسطة المعايير الاحصائية AIC، SCوقد أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم() أن أقل قيمة لمعيار AICهي (3.622705) والتي تقابل التأخير الرابع$k=2$، بعد تحديد درجة التأخير ودرجة التكامل بين المتغيرات d_{max}=1 نقوم بتقدير نموذج $VAR(2+1)$ ومن ثم اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وهذا وفقمنهجية $Toda-Yamamoto\ Causality$ حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(06):نتائج اختبار سببية(*Toda-Yamamoto Causality*)

Dependent variable: BTC			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
INVT	3.832731	3	0.2801
All	3.832731	3	0.2801
Dependent variable: INVT			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BTC	8.696418	3	0.0336
All	8.696418	3	0.0336

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*.

من خلال الجدول رقم () يمكن توضيح العلاقة سببية من الاستثمار السياحي إلى متغيرميزان المدفوعات والعكس وفق ما يلي:

- **حالة وجود تغير في الاستثمار السياحي يسبب التغير في ميزان المدفوعات:** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية *wald (P=0.2801)*أكبر من 0.05 أي أن التغير في الاستثمار السياحي لا يسبب التغير في ميزان المدفوعات؛
- **حالة وجود تغير في ميزان المدفوعات يسبب التغير في الاستثمار السياحي:** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية *wald (P=0.0336)* أصغر من 0.05 أي أن التغير في ميزان المدفوعات يسبب التغير في معدلات الاستثمار السياحي.

المبحث الثالث: منهجية الدراسة القياسية وأهم نتائجها.

المطلب الأول:النموذج المستخدم.

قام (Pesaran, Smith, & Yongcheol, 2001) بتطوير منهجية تتيح إمكانية الجمع بين متغيرات ذات مستوى أكبر من التكامل مثل $I(0)$و$I(1)$، ولا يشترط أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى، ولكن الشرط الوحيد لتطبيق هذه المنهجية هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2). يمكن كتابة نموذج الدراسة في شكله النهائي كالتالي:

$$\Delta BTC = \alpha_0 + \sum_{i=0}^{p=1} \beta_{1i} \Delta BTC_{t-1} + \sum_{i=0}^{q=1} \beta \Delta INVT_{t-1} + \phi_1 BTC + \phi_2 INVT + u_t$$

حيث تمثل:

- Δ : الفروقات الأولى؛
- μ : حد الخطأ للنموذج الأول؛
- α_0 : تعبر عن الثابت في النموذجين؛
- $\phi_i \forall i = 1,2,....,4$: تمثل مرونة متغيرات الدراسة وهي تعبر عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة في النموذج؛
- $\beta_i \forall i = 1,2,....,4$: تعبر عن العلاقة قصيرة الأجل التي تربط بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة في النموذج.

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك.

يعنى التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة، أي يمكن مطابقة خواص السلاسل الزمنية في المدى الطويل، حيث تتيح الاختبارات التقليدية للتكامل المشترك كاختبار (Engle & Granger, 1987)الذي يستخدم في النماذج المكونة من متغيرين فقط، واختبار (Johansen, 1988)الذي يستخدم في النماذج متعدد المتغيرات إمكانية اختبار وجود تكامل مشترك للسلاسل الزمنية المتكاملة من نفس الدرجة فقط. لذلك قام (Pesaran, Smith, & Yongcheol, 2001) بتطوير منهجية تتيح إمكانية الجمع بين متغيرات ذات مستوى أكبر من التكامل مثل I(0)وI(1)،ولا يشترط أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى، حيث يجب اختبار المعنوية الكلية للنموذج بواسطة اختبار$Wald$ (إحصائيةF) ذات التوزيع غير المعياري ومقارنتها مع إحصائيةFالمجدولة والمحسوبة من طرف بحيث توجد قيمتين حرجتين (قيمة الحد الأدنى $I0\ Bound$،قيمة الحد الأعلى $I1\ Bound$) إذ أن:

- قيمة الحد الأدنى تفترض أن كل المتغيرات مستقرة عن المستوى I(0)وإذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأعلى أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛
- قيمة الحد الأعلى تفترض استقرار المتغيرات عند الفرق الأول I(1) وإذا كانت قيمةFالمحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وعلاقة توازنية طويلة الأجل؛
- أما في حالة ما إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيمة الحد الأعلى وقيمة الحد الأدنى فإن النتائج تكون غير محدد.

قبل القيام بعملية تقدير النموذج ينبغي تحديد فترة الإبطاء المثلى وذلك وفقا لمعيار AIC، حيث كانت النتائج أن أفضل نموذج إبطاء $ARDL(1.0)$ كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(1):اختيار أفضل فترة إبطاء وفق معيار (AIC)

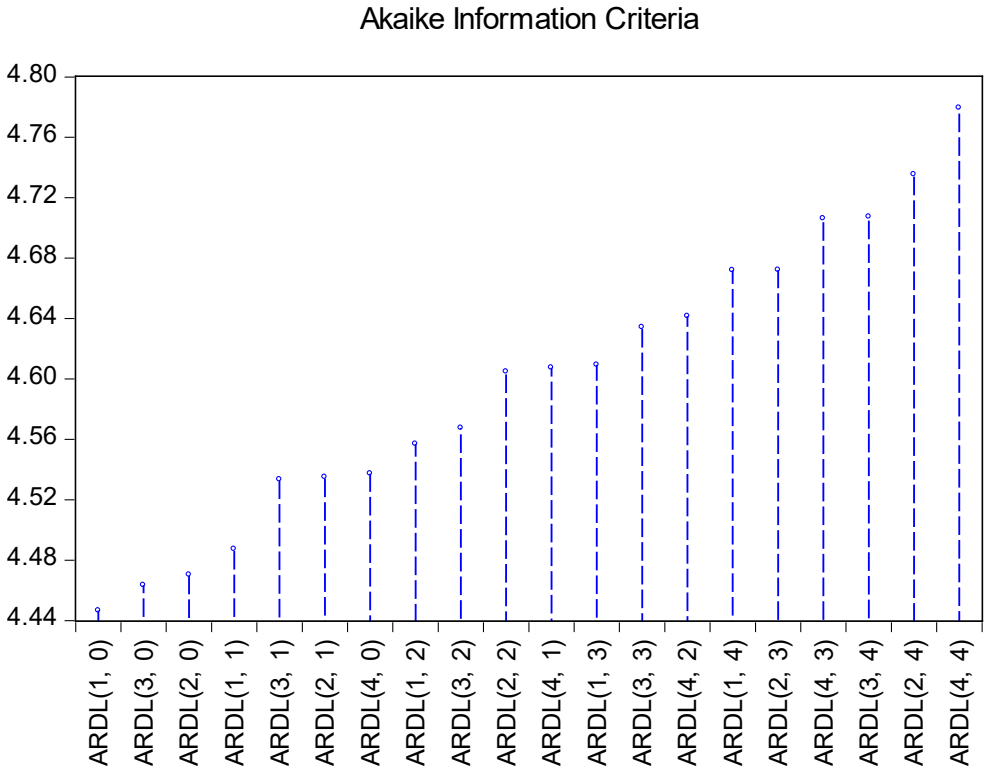

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*

قبل الاعتماد على النموذج الأمثل لابد من التأكد من جودته وهذا من خلال الاختبارات المعروفة المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07):الاختبارات المعتمدة لقياس جودة نموذج*ARDL*

Tests	*Nullhypothesis*	*t-statistic*	*p-value*
LM	*No autocorrelation*	*3.206215*	*0.0576*
ARCH	*No ARCH effècts*	*0.684296*	*0.4154*
JB	*Normal distribution*	*4.588680*	*1.0000*

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- احتمال قيمة (*Jarque-Bera*) أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم *(H_0)*التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛
- احتمال قيمة اختبار (*ARCH*) أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم *(H_0)*التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ؛
- نلاحظ من اختبار (*LM*) أن احتمال (*Breusch-Godfrey*)يفوق 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم *(H_0)*التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

من خلال نتائج هذه الاختبارات يمكن القول أن النموذج *ARDL* (1.0) يمكن الاعتماد عليه في تقدير الآثار القصيرة والطويلة المدى لمتغير الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

بعد إجراء اختبار *Wald* للتكامل المشترك كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار *Wald* للتكامل المشترك بين المتغيرات

Test Statistic	Value	k
F-statistic8.023234	1	
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.044.78	
5%	4.945.73	
2.5%	5.776.68	
1%	6.847.84	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*

من خلال نتائج اختبار للتكامل المشترك بين المتغيرات نلاحظ أن قيمة إحصائية F والتي كانت تساوي (8.023234) لاختبار *Wald* أكبر من الحدود العليا (*I1 Bound*) لدرجات معنوية كل من(1%)، (2.5%)، (5%)، (10%)، ومنه نرفض فرضية العدم أي توجد علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

المطلب الثالث: تقدير النموذج.

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى وذلك وفقا لمعيار *AIC*، حيث كانت النتائج أن أفضل نموذج إبطاء (*ARDL 1.0)*، بالإضافة إلى أن النموذج ملائم لدراسة تأثير بعض المتغيرات المستقلة المختارة على ميزان المدفوعات في الجزائر، سنقوم بدراسة هذه التأثيرات على المدى الطويل ثم على المدى القصير، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (09): مقدرات معلمات المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVT	-0.698621	1.382201	-0.505441	0.6174
C	3.045905	1.766651	1.724113	0.0961

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمار السياحي له علاقة طردية مع ميزان المدفوعات، لكن بالرغم من أن هذه العلاقة تتوافق مع النظرية الاقتصادية إلا انها غير معنوية عند 5%، وبالتالي يمكن القول أن الاستثمار السياحي ليس له تأثير على ميزان المدفوعات على المدى الطويل. وبعد إجراء عملية التقدير لنموذج تصحيح الخطأ لنموذج *ARDL* كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

CointegratingForm				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVT)	-0.299159	0.536603	-0.557505	0.5818
CointEq(-1)	-0.428213	0.212913	-2.011213	0.0544
Cointeq = BTC - (-0.6986*INVT + 3.0459)				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws9*

يمثل معامل تصحيح الخطأ قوة جذب نحو التوازن طويل المدى، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه ذو إشارة سالبة (0.428213-) أي أن سرعة التصحيح في المدى الطويل تكون بنسبة42.82 % كما أنه معنوي إحصائيا عند مستوى 10% ، مما يعنى أن النموذج مستقر وأن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وعليه فإن ميزان المدفوعات معبرا عنه الاستثمار السياحيله تكامل مشترك.

خلاصة الفصل

تمتلك الجزائر مقومات وإمكانيات طبيعية ومادية وتاريخية كبيرة تمكنها من تطوير السياحة والقدرة على المنافسة العالمية، كما يعد النشاط السياحي على الاقتصاد في الجزائر مهملا الى حد ما ويكاد يكون أثره على ميزان المدفوعات منعدما بالرغم من الدعم الدولة للنهوض به وذلك يعود وميزان المدفوعات للدولة للتركيبة الاقتصادية الجزائرية التي تعتمد أكثر على المحروقات في اقتصادها ولذلك يجب على الدولة الاستثمار في هذا القطاع المهم وفتح المجال أمام الخواص للاستثمار فيه.

خاتمة

الخاتمة:

لقد شهدت السياحة نمو كبيرا في العالم على مدى العقود الاخيرة سواء على المداخيل او عدد السياح فاصبح عبارة عن صناعة متكاملة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من البلدان ، فهي تدر منافع كبيرة على الدول المستضيفة للسياح، على عكس الجزائر التي لم تحظى السياحة فيها بالاهتمام مقارنة بالقطاعات الاخرى ، يعود ذلك إلى طبيعة السياسة التي تتبعها الجزائر والمتمثلة في الاعتماد على قطاع المحروقات، وبهذا يبقى القطاع السياحي الجزائري بعيدا كل البعد عن مثيله في الدول المجاورة .

وبما أن الجزائر تمتلك إمكانيات سياحية عظيمة يجب على الحكومة الجزائرية الاستمرار في دعم هذا القطاع من خلال زيادة الاستثمارات وتنويع المنتجات السياحية وترويج السياحة الجزائرية في الخارج.فمن خلالها تستطيع الدولة الحصول على ما تحتاجه من موارد سواء عن طريق التصدير أو الاستيراد للسلع و الخدمات ، مما ينتج عن هذه المعاملات من حقوق والتزامات لكل دولة على دولة اخرى ويتم تسجيها في سجل يعرف بميزان المدفوعات والدي يعتبر من اهم ادوات التحليل التي يتم الاعتماد عليه من طرف الدولة لمعرفة وضعها الاقتصادي وكل دولة تسعى الى المحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها باعتباره مؤشر على القوة الاقتصادية لها . فالواقع الاقتصادي أثبت في الكثير من الدول وجود اثار اقتصادية بين الاستثمار السياحي وميزان المدفوعات لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الاثار الاقتصادية للاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا و المتمثلة في " **ما هي الاثار الاقتصادية للاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2022/1990؟**

وفيما يلي نقدم أهم نتائج البحث مع مجموعة من الاقتراحات:

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

أظهرت نتائج وجود علاقة إيجابية هامة بين الاستثمار السياحي وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 .وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار السياحي تُؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر

يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين الاستثمار السياحي وميزان المدفوعات من خلال عدة عوامل، منها:

- **زيادة إيرادات السياحة** :تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى تحسين البنية التحتية السياحية وتقديم منتجات وخدمات سياحية أفضل، مما يجذب المزيد من السياح وبالتالي يزيد من إيرادات السياحة.
- **تقليل الإنفاق السياحي** :يُمكن أن تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى تطوير السياحة الداخلية، مما يُقلّل من الإنفاق السياحي على السفر إلى الخارج.
- **التأثير على الصادرات** :يُمكن أن تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المحلية، مما يُساهم في زيادة الصادرات

الفرضيات الفرعية :

- **الفرضية الفرعية الأولى** : أظهرت نتائج تحليل وجود علاقة إيجابية هامة بين الاستثمار السياحي والصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية) في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 .وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار السياحي تُؤدي إلى زيادة الصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية) في ميزان المدفوعات.

يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين الاستثمار السياحي والصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية) من خلال عدة عوامل، منها:

- **تحسين البنية التحتية السياحية** :تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى تحسين البنية التحتية السياحية، مثل الفنادق والمطاعم والطرق، مما يجذب المزيد من السياح وبالتالي يزيد من الصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية).
- **تقديم منتجات وخدمات سياحية متنوعة** :يُمكن أن تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى تقديم منتجات وخدمات سياحية متنوعة تلبي احتياجات مختلف شرائح السياح، مما يجذب المزيد من السياح وبالتالي يزيد من الصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية).
- **تطوير الموارد البشرية في القطاع السياحي** :يُمكن أن تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى تطوير الموارد البشرية في القطاع السياحي من خلال تدريب العاملين في هذا القطاع، مما يُحسّن من جودة الخدمات السياحية المقدمة وبالتالي يجذب المزيد من السياح وبالتالي يزيد من الصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية).

كما أظهرت نتائج تحليل وجود علاقة عكسية غير هامة بين الاستثمار السياحي والواردات المرئية (السلع الاستهلاكية) في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 .وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار السياحي لا تُؤدي إلى انخفاض الواردات المرئية (السلع الاستهلاكية) بشكل كبير في ميزان المدفوعات.

- يمكن تفسير العلاقة العكسية غير الهامة بين الاستثمار السياحي والواردات المرئية (السلع الاستهلاكية) من خلال عدة عوامل، منها:
- **استمرار الاعتماد على الواردات** :لا تزال الجزائر تعتمد على الواردات لتلبية احتياجاتها من السلع الاستهلاكية، حتى مع زيادة الاستثمار السياحي.
- **عدم كفاية الإنتاج المحلي** :لا يزال الإنتاج المحلي من السلع الاستهلاكية غير كافٍ لتلبية الطلب المحلي، حتى مع زيادة الاستثمار السياحي.
- **ارتفاع أسعار السلع المحلية** :قد تؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، مما يُشجع على استيراد السلع الاستهلاكية الرخيصة من الخارج.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** اظهرت نتائج تحليل وجود علاقة إيجابية هامة بين الاستثمار السياحي ورصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 .وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار السياحي تُؤدي إلى تحسين رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

- التفسير:
- يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين الاستثمار السياحي ورصيد الحساب الجاري من خلال عدة عوامل، منها:
- زيادة إيرادات السياحة :تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى تحسين البنية التحتية السياحية وتقديم منتجات وخدمات سياحية أفضل، مما يجذب المزيد من السياح وبالتالي يزيد من إيرادات السياحة.
- تقليل الواردات المرئية :قد تؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى تحفيز الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، مما يُقلّل من الاعتماد على الواردات المرئية (السلع الاستهلاكية) وبالتالي يُحسّن رصيد الحساب الجاري.
- تنويع مصادر الدخل :تُساهم السياحة في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، مما يُقلّل من الاعتماد على قطاع واحد مثل قطاع النفط والغاز، وبالتالي يُحسّن رصيد الحساب الجاري في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

كما اظهرت نتائج تحليل وجود علاقة إيجابية هامة بين الاستثمار السياحي وسعر الصرف (قيمة الدينار الجزائري) في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 .وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار السياحي تُؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري.

يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين الاستثمار السياحي وسعر الصرف (قيمة الدينار الجزائري) من خلال عدة عوامل، منها:

- زيادة الطلب على الدينار الجزائري :تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى زيادة الطلب على الدينار الجزائري من قبل السياح لشراء السلع والخدمات، مما يُؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار.
- تحسين صورة الجزائر :قد تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى تحسين صورة الجزائر في الخارج، مما يُشجع على الاستثمار الأجنبي وجذب المزيد من السياح، وبالتالي يُؤدي إلى زيادة الطلب على الدينار الجزائري وارتفاع قيمته.
- زيادة الصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية): تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى زيادة الصادرات غير المرئية (الخدمات السياحية)، مما يُحسّن ميزان المدفوعات ويُؤدي إلى زيادة الطلب على الدينار الجزائري وارتفاع قيمته.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية هامة بين الاستثمار السياحي وخلق فرص العمل والدخل الوطني ومستوى المعيشة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار السياحي تُؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل الوطني وتحسين مستوى المعيشة.

يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين الاستثمار السياحي وخلق فرص العمل والدخل الوطني ومستوى المعيشة من خلال عدة عوامل، منها:

- زيادة الطلب على العمالة :تُؤدي زيادة الاستثمار السياحي إلى زيادة الطلب على العمالة في مختلف مجالات القطاع السياحي، مثل الفنادق والمطاعم وشركات السياحة ووكالات السفر.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية :يُساهم الاستثمار السياحي في تنوع الأنشطة الاقتصادية، مما يُؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مجالات أخرى مرتبطة بالسياحة، مثل الحرف اليدوية والنقل والترجمة.

- ارتفاع الدخول :تُؤدي زيادة فرص العمل في القطاع السياحي إلى ارتفاع دخول العاملين في هذا القطاع، مما يُساهم في تحسين مستوى المعيشة بشكل عام.
- التنمية الاقتصادية :يُساهم الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، يوصى بما يلي:

1. **زيادة الاستثمار السياحي:**

تحسين بيئة الاستثمار في القطاع السياحي :من خلال تبسيط الإجراءات ألإدارية وتقديم حوافز ضريبية ، وضمان الأمن والاستقرار.

تقديم حوافز للمستثمرين :مثل الإعفاءات الضريبية ، والقروض الميسرة ، ودعم البنية التحتية.

الترويج للوجهة السياحية في الأسواق الدولية :من خلال المشاركة في المعارض السياحية الدولية، والإعلان في وسائل الإعلام المختلفة، وتقديم عروض وخصومات لجذب السياح.

2. **تنويع المنتجات السياحية:**

تطوير السياحة الثقافية :من خلال الاستثمار في المواقع الأثرية والتاريخية، وإقامة الفعاليات الثقافية، وتشجيع الحرف اليدوية.

تطوير السياحة البيئية :من خلال حماية البيئة، وإنشاء المحميات الطبيعية، وتقديم أنشطة سياحية صديقة للبيئة.

تطوير السياحة العلاجية :من خلال الاستثمار في مراكز العلاج الطبيعي، وتقديم خدمات طبية عالية الجودة، وجذب السياح من الدول المجاورة.

3. **تعزيز جودة الخدمات السياحية:**

تدريب العاملين في القطاع السياحي :من خلال البرامج التدريبية المتخصصة، وتوفير فرص التعلم المستمر.

تطبيق معايير دولية للجودة :من خلال الحصول على شهادات الجودة العالمية، مثل شهادة.ISO 9001

تحسين مستوى اللغة الأجنبية للعاملين في القطاع السياحي :من خلال برامج تعليم اللغة الإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات الأجنبية.

4. **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي:**

توفير التمويل اللازم :من خلال القروض الميسرة، وبرامج دعم المشاريع الصغيرة.

تقديم المساعدة الفنية والإدارية :من خلال الاستشارات والتدريب والتوجيه.

ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بشركات السياحة الكبرى :من خلال برامج التعاون والشراكة.

5. **تحسين البنية التحتية السياحية:**

بناء المزيد من الفنادق والمطاعم والمنتجعات السياحية :لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات السياحية.

تطوير وسائل النقل والمواصلات :من خلال تحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية والمطارات.

تحسين النظافة العامة :من خلال حملات التوعية والنظافة، وتشديد الرقابة على المنشآت السياحية.

6. **حماية البيئة:**

تطبيق معايير الاستدامة في القطاع السياحي :من خلال استخدام الطاقة المتجددة، والتقليل من النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

نشر الوعي البيئي بين السياح :من خلال حملات التوعية والتثقيف.

تشجيع السياحة البيئية :من خلال تقديم أنشطة سياحية صديقة للبيئة.

7. **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:**

إنشاء مجلس أعلى للسياحة :يضم ممثلين من القطاعين العام والخاص لتحديد أهداف وخطط تطوير القطاع السياحي.

تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص :في مشاريع البنية التحتية السياحية، وتطوير المنتجات السياحية، والترويج للوجهة السياحية.

دعم تبادل الخبرات بين القطاعين العام والخاص :من خلال البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- د.عبد الكريم عون، جغرافية الغذاء في الجزائر، دار المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- د.عبد الله ومحمد المبلي، تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988.
- د.محمود يونس، اقتصاديات دولية ، دار الجامعة ،الإسكندرية، مصر2007.
- د. فليح خلف ،الاقتصاد الكلي ،ط1، عالم الكتيب الحديث للنشر والتوزيع – عمان الأردن -2007 .
- د. فاطمة حسن العبد الفتاح ،الاستثمار في اللغة العربية ، قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة الأمير سلمان بن عبد العزي
- د.محمد مطر ،ادارة الاستثمارات ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية ، عمان الاردن .1999 .
- د. جهاد فراس الطيلوني ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع 2011
- د.طاهر حيدر الجردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان الاردن 1997.
- د.حسين عمر، الاستثمار والعولمة ،دار الكتاب الحديث ن الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2000 .
- د.عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 .
- منصوري الزين تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية دار الراية والتوزيع عمان الاردن ،الطبعة الاولى2013
- عبد الوهاب رميدي، علي سماي،المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، دار هومة، الجزائر. الطبعة الاولى، 2011
- محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي : أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- د. فاتن عبد الأول منشي ، الاستثمارات العربية كمدخل لتكامل الاقتصادي
- طاهر حيدر حردان : مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، الأردن 1997.
- محمد مطر : إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد صالح الحناوي : أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،1997.

المقالات:

- د.خالفي علي، خيري محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد الأول، 2019.

- د.محمد راتول ،الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية. الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية،2018.
- رواني بوحفص و سليمان دحو، "المالية الدولية"، مطبوعة مقدمة لطلبة مالية المؤسسة و التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير.
- كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد الأول
- عنون نور الدين وحجيرة الياس، واقـــع التنمية السياحية، الجهود الإنمائية والممارسات الاجتماعية، دراســــــــة حالة مدينة تيمقاد، الجزائر،
- **المذكرات و الرسائل الجامعية:**
- لخضر بن علية ،دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه،جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2017-2018
- هشام طلحي،انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب
- دراسة قياسية مقارنة خلال فترة (1990- 2019)، أطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خضيرة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- 2022/2021.
- بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص ، مالية و تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2017/2016.
- مباني محمد، إستراتجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة ، آلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2009/2008.
- ميلودي هاجر ،دراسة فرضية العجز التوأم بني الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي ،جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-،2020/2019.
- لرقط سليمة، غسمون نعيمة أثار تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2019/2000 ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2021/2020
- الملتقيات المؤتمرات والندوات:
- الملتقى الوطني حول "السياحة في الجزائر الواقع والأفاق"، المركز الجامعي البويرة، يومي11-12 ماي 2010،

- حداثة أسماء، دحماني موسى، تسويق المنتوج السياحي الصحراوي الجزائري في ظل التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر.
- الديوان الوطني، الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجزائر سياحة، العدد 33، دون سنة نشر.
- د.صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط الاندماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،

✓ المواقع الالكترونية:

- نور الدين بازين، التراث العالمي في منطقة المغرب العربي موروث حضاري غني، على الموقع http://www.arabtimes.com/AAAA/july/144.html
- التراث-الثقافي- المتحف الوطني-سيرتا-قسنطينة يوم 2022/2/04 الساعة 11.40 https://www.m-culture.gov.dz/index.php/ar
- **مجلة السياحة العربية:https://alsyahaalarabia.com**
- **موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية.**
- **وكالة التنمية السياحية https://portail.mta.gov.dz/contact**
- **https://whc.unesco.org/en**
- **منظمة السياحية العالمية https://www.unwto.org**

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

1. Belkacem haddar, rôle socio- économique du truisme en Algérie, édition oqu, 1988,.

2. ministère de tourisme, sept sites algériens figurent patrimoine culturel de l'uniesco.op-cit,

3. Terence C. Mills, **Time Séries Econometrics – A Concise Introduction**-, Palsgrave Macmillan, England, 2015, P06.

4. Gourieroux. C, Monfort. A, **Séries Temporelles et Modèles Dynamiques**, Economica, Paris.1990, P 152.

5. Dickey. D, Fuller. W, **The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time SeriesWith a unit Root**,Econometrica, n° 49, N-Y, 1981, PP 1057-10**6**) **–HOUDAYER ROBERT**, **évaluation**

financière des projets, **édition economica**, **2ème édition**, **Paris**, **1999**, **p13**72